

آثار قانون المطبوعات على الصحافة الكويتية

دراسة تطبيقية من وجهة نظر الصحفيين الكويتيين

إعداد

بدر سالم العنزي

إشراف

الأستاذ الدكتور

عبد الرزاق الدليمي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الإعلام

كلية الإعلام

جامعة الشرق الأوسط

يوليو / 2011 م

تفويض

أنا الموقع أدناه "بدر سالم العنزي" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي

للمكتبات الجامعية أو المؤسسات أو الهيئات أو الإعلام المعنية بالابحاث والدراسات العلمية عند

طلبها.

الاسم: بدر سالم العنزي



التوقيع:

التاريخ: 2011 / 8 / 20 م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

آثار قانون المطبوعات على الصحافة الكويتية: دراسة تطبيقية من وجهة نظر الصحفيين الكويتيين

وأجيزت بتاريخ 30 / 7 / 2011 م

التوقيع	الجامعة	أعضاء لجنة المناقشة
	الشرق الاوسط	رئيساً الأستاذة الدكتورة حميدة سميسم
	الشرق الاوسط	مشرفاً الأستاذ الدكتور عبد الرزاق الدليمي
	الأردنية	عضواً خارجياً الدكتور ابراهيم أبو عرقوب

شكر وتقدير

الحمد لله على فضله وإحسانه، أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة ، فله الحمد في الأولى والآخرة، وله الشكر والثناء الحسن، والصلاة والسلام على حبيبنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كما يطيب لي والمقام هنا لرد الفضل لأهله والتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ الدكتور عبد الرزاق الدليمي على تكريمه بالإشراف على هذه الرسالة وتوجيهاته السديدة، وتصويباته المفيدة بالرغم من إنشغاله وكثرة ارتباطاته العلمية والعملية حفظه الله على حرصه نحو الارتقاء العلمي بطلبته. وإلى أصحاب السعادة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة رسالتي والحكم عليها.

والشكر موصول لأساتذة جامعة الشرق الأوسط والعاملين فيها وعلى الاخص أساتذة كلية الإعلام وقسم الإعلام الكرام. وإلى الكويت الحبيبة ولا إن أنسى فلا أنسى شكر جميع من أعانني بجهدده أو وقته أو دعائه سواء من الاقارب أو الاصدقاء أو الاحباب أو الزملاء سائلاً الله العلي الكريم أن يجعل كل ما قدمه أولئك في موازين حسناتهم وأن يجزل لهم الاجر والمثوبة.

بدر سالم العنزي

الإهداء

إلى

من رعاني طفلاً صغيراً .. وشجعني .. راشداً كبيراً .. تعجز ذاكرتي أن تجد له
إلا الجميل .. والدي الكريم الحليم .. رحمه الله وجزاه عني وأبنائي وإخواني الخير
الوافر الجزيل.

أمي الحبيبة.... أطل الله في عمرها

زوجتي وأبنائي .. مذاق الحب والرحمة .. أصلحهم ربي .. وكتب لهم
التوفيق والسعادة .. في الحياة الدنيا والاخرة .. اللهم آمين.

إخواني .. أشقاء وأصدقاء .. من شاركوني طعم الحياة .. وبادلوني
الاخلاص والوفاء .. فكانوا لي نعم الرفقاء .. أستضيء بآرائهم .. وأتشجع
بأقوالهم .. وهم بحمد الله كثر .. ربي أعلم بهم .. جزاهم الله خير الجزاء ..

بدر سالم العنزي

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	تفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	شكر وتقدير
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ي	قائمة الملاحق
ك	الملخص باللغة العربية
م	الملخص باللغة الإنجليزية
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	(1-1): تمهيد
5	(2-1): مشكلة الدراسة
6	(3-1): أهداف الدراسة
7	(4-1): أهمية الدراسة
7	(5-1): أسئلة الدراسة فرضياتها
8	(6-1): حدود الدراسة
8	(7-1): محددات الدراسة
8	(8-1): التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
10	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
11	(1-2): المقدمة
12	(2-2): قانون المطبوعات الكويتي
33	(3-2): الصحافة والصحافة الكويتية
68	(4-2): نظريات الإعلام
78	(5-2): النظريات المستخدمة في الدراسة الحالية
81	(6-2): الدراسات السابقة العربية والأجنبية
92	(7-2): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
93	الفصل الثالث: منهجية الدراسة - الطريقة والاجراءات
94	(1-3): المقدمة
94	(2-3): منهج الدراسة المتبع
95	(3-3): مجتمع الدراسة وعينتها
96	(4-3): المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة
99	(5-3): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات
99	(6-3): المعالجات الاحصائية المستخدمة
100	(7-3): صدق أداة الدراسة وثباتها
102	الفصل الرابع: نتائج التحليل واختبار الفرضيات
103	(1-4): المقدمة
103	(2-4): التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة عن أسئلة الدراسة
110	(3-4): اختبار فرضيات الدراسة

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
113	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات
114	(1-5): المقدمة
114	(2-5): النتائج
115	(3-5): الاستنتاجات
116	(4-5): التوصيات
117	قائمة المراجع
118	أولاً: المراجع العربية
122	ثانياً: المراجع الأجنبية
124	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	الفصل - الجدول
98	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية	1-3
104	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم \bar{A} لواقع العمل الصحفي بدولة الكويت	1-4
107	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم \bar{A} لأثر قانون المطبوعات على الصحافة في الكويت	2-4
109	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم \bar{A} لأثر التوسع في المؤسسات الصحفية على عمل الصحفيين	3-4
110	نتائج اختبار T للتحقق من أثر قانون المطبوعات على الصحافة من وجهة نظر الصحفيين في دولة الكويت	4-4
111	نتائج اختبار T للتحقق من أثر التوسع في المؤسسات الصحفية على عمل الصحفيين في دولة الكويت	5-4

قائمة الملاحق

الصفحة	الموضوع	رقم الملحق
125	قائمة بأسماء الحكّمين	1
126	أداة الدراسة (الاستبانة)	2

آثار قانون المطبوعات على الصحافة الكويتية

دراسة تطبيقية من وجهة نظر الصحفيين الكويتيين

إعداد

بدر سالم العنزي

إشراف

الأستاذ الدكتور

عبد الرزاق الدليمي

الملخص باللغة العربية

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان آثار قانون المطبوعات على الصحافة الكويتية من وجهة نظر الصحفيين الكويتيين. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، للحصول على البيانات الأولية من مفردات عينة الدراسة في ضوء استمارة استبيان تم تصميمها لهذا الغرض. إذ تكونت عينة الدراسة من (291) مفردة. وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات. وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أبرزها:

1. أن واقع العمل الصحفي في دولة الكويت من وجهة نظر عينة الدراسة كان متوسطاً.
2. أن أثر قانون المطبوعات على الصحافة في الكويت من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً.

3. أن أثر التوسع في المؤسسات الصحفية على عمل الصحفيين أثر من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً.

4. وجود أثر ذي دلالة إحصائية لقانون المطبوعات على الصحافة من وجهة نظر الصحفيين في دولة الكويت عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

5. وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتوسع في المؤسسات الصحفية على عمل الصحفيين في دولة الكويت عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أبرزها:

1. رغم أهمية هذا القانون إلا أنه بحاجة إلى تقويم بطريقة بعد مضي فترة زمنية كبيرة على نشره.
2. قيام الجهات المعنية في الكويت باستخراج آراء الصحفيين في كل التشريعات ذات الصلة بالعمل الصحفي ومنها قانون عام 2006.

ABSTRACT

The Impacts of Publications Law on the Kuwaiti press

An Applied Study from Kuwaiti Journalists Perspective

Prepared by
Bader Salem AL-Enizi

Supervisor
Prof. Dr.
Abdul Razaq AL-Dulaimi

This study aimed to investigate the impacts of Publications Law on the Kuwaiti press from Kuwaiti Journalists Perspective. In order to achieve the objectives of the study, the study depend on desdriptive analytical approach to gather the primary information from the study sample which consisted of (291) Journalists. The statistical package for social sciences (SPSS) and Statistica were used to analyze and examine the study hypotheses.

The main conclusions of the study were:

1. The reality of journalism in the State of Kuwait from the study sample Perspective was average.
2. The impact of the Publications Law on the press in Kuwait from the study sample Perspective was high.

3. The impact of expansion of press organizations on the journalists work from the study sample Perspective was high.
4. There are a significant impact to Publications Law in Kuwait State on the press from the study sample Perspective at level ($\alpha \leq 0.05$).
5. There are a significant impact to expansion of press organizations in Kuwait State on the press from the study sample Perspective at level ($\alpha \leq 0.05$).

The main recommendations of the study were:

1. Despite the importance of this law, that they needed a way to evaluate after a period of time on a large publication.
2. The concerned authorities in Kuwait to extract the views of journalists in all relevant legislation and our journalistic work law in 2006.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- (1-1) : تمهيد
- (2-1) : مشكلة الدراسة
- (3-1) : أهداف الدراسة
- (4-1) : أهمية الدراسة
- (5-1) : أسئلة الدراسة وفرضياتها
- (6-1) : حدود الدراسة
- (7-1) : محددات الدراسة
- (8-1) : التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

(1-1) : تمهيد

قامت الحياة الاجتماعية والصراع السياسي في دولة الكويت دوراً كبيراً ومؤثراً في تطور الإعلام بشكل عام والصحافة بشكل خاص حتى باتت بحسب التصنيفات العالمية الأولى (مراسلون بلا حدود) على المستوى العربي في حرية الصحافة وتطور الإعلام عام 2009.

ولم تأني الدرجة التي بلغتتها الصحافة الكويتية بمحض الصدفة بل كانت هناك مراحل عديدة مرت بها المؤسسات الصحفية سواء على مستوى العقول البشرية أو على مستوى أدوات العمل الصحفي، وشكلت المحرك السياسي لا سيما في العلاقة بين السلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (مجلس الأمة).

وشهد المجال الصحفي نقلات نوعية، فمنذ العام 1928م الذي شهد ولادة أول مجلة كويتية باسم الكويت أسسها عبدالعزيز الرشيد، جاء أول تنظيم قانوني مكتوب للمهنة عام 1956، ثم جاء قانون 1961، الذي شهدت معه الصحافة الكويتية تطوراً كبيراً لتشكل مدرسة ثالثة على المستوى العربي بعد المدرستين المصرية واللبنانية حيث استفادت منهما كثيراً في تطوير المهنة، وتم إنشاء جمعية الصحفيين في يونيو 1964 من أجل توثيق روابط الود والصدقة بين الصحفيين، والنهوض بالصحافة المحلية، والدفاع عن مصالح الأعضاء، واستمر العمل بقانون 1961 حتى تم إضافة تعديلات بعد تعليق مجلس الأمة (البرلمان) حيث أوقفت بموجبها إصدار التراخيص للصحف اليومية في عام 1976، لتبقى خمس صحف يومية (الرأي العام، السياسية،

الأبناء، الوطن، والقبس) حتى جاء قانون 2006، الذي أعطى حرية إمتلاك تراخيص صحف يومية لأي مواطن كويتي لتقفز عدد الصحف خلال 3 سنوات فقط إلى 15 صحيفة يومية، جميعها تعبر عن التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لصاحبي الامتياز الظاهرين للعلن وغير الظاهرين، أي أنه ونتيجة المشروعات السياسية الحساسة منها فإن البعض يفضل أن يكون غير ظاهر ليستفيد فقط من الدعم وتداوله الإعلامية دون التعرض لشخصه بشكل مباشر من قبل خصومه.

وقد استفادت تلك الصحف من الثورة التكنولوجية في عملية التطور الصحفي من حيث الاخراج وتحرير الأخبار ونوعية الصور المستخدمة وسرعة الإنتاجية واستخدام الألوان وقلّة التكاليف المادية، إضافة إلى أن العديد من الصحف شرعت ولازالت في تأسيس مواقع على الشبكة العنكبوتية لمواكبة الصحافة الإلكترونية عبر تزويد مواقعها بالأخبار أول بأول، وبات عدد كبير من المؤسسات الصحفية تقريبا في العالم اليوم تمتلك مواقع على الإنترنت، حيث أصبح الموقع على الشبكة العنكبوتية إضافة نوعية إلى قدراتها وخصائصها في جذب جماهير جديدة وشركات جديدة لوضع إعلاناتها في تلك المواقع Nieman.harvard.edu.

وترجع أهمية الصحافة بشكل عام لعدة أسباب منها أنها كانت الاسبق في الظهور والذيع، ومن ثم كانت حرية الإعلام تعني في البداية حرية الصحافة، إضافة إلى أن الملكية الخاصة للصحافة مباحة في عدد كبير من الدول بعكس الملكية الخاصة للإذاعة والتلفزيون،

وأيضاً كانت الصحافة ولا تزال المجال الخصب لممارسة حرية الفكر بوجه عام وحرية التعبير بوجه خاص (القاضي، 1999 : 55).

وكانت وسائل الإعلام بشكل عام والصحافة تحديداً تواجه إشكالية يطرحها مفهومان هما الرقابة والموضوعية، الأمر الذي أدى إلى طرح تساؤلات عديدة منها، كيف يكون الصحفي موضوعياً؟ وما هو معيار الموضوعية أصلاً؟.

ورغم أن الكثيرين يغامرون بالقول بضرورة تجرد الصحفي من مواقفه السياسية وتحرره من نزعاته وآرائه الخاصة التي يجب تحييدها تماماً من الممارسة الإعلامية، إلا أن الأمر ليس بهذه السهولة النظرية خاصة أننا نتعاطى مع متغيرات إنسانية بحته في مجمل الممارسة الجماهيرية، فالصحافي يشبه إلى حد كبير الباحث الاجتماعي، غير أنه كثيراً ما يختلف عنه بحكم حرفيات الصناعة، ورغم أن كليهما يعمل في مسرح العلاقات الاجتماعية في كافة تشكيلاتها على الصعد السياسية والثقافة والاقتصاد، إلا أن الصحفي في استقصاءاته وتحقيقاته وتحريراته في باطنه النسيج الاجتماعي تسيطر عليه قناعاته السياسية وتحويل دون مكاشفاتها الحقيقة، أما عندما يعبر الصحفي عن رأيه في صحافة الرأي، فإنه لا يبتعد كثيراً عن المحلل السياسي حيث تسيطر عليه رؤاه الأيدولوجية بشكل فعال (الطويرقي، 1997 : 237).

(1-2) : مشكلة الدراسة

نتج عن تطبيق قانون المطبوعات لعام 2006 صدور عشرات الصحف ، وانضمام المئات إلى العمل في مهنة الصحافة ، إذ إن القانون المذكور ونتيجة منح التراخيص لصحف جديدة أدى إلى الاستعانة وطلب المزيد من الأيدي العاملة ، وذلك لسد النقص الحاد الذي تسببت به الزيادة المفاجئة للمؤسسات الصحفية والتي بلغت 150% خلال ثلاث سنوات ، ما أدى إلى دخول عشرات الطارئيين الذين لم يسبق لهم العمل الصحفي أو حتى دراسة إلى العمل الصحفي ، وأصبحت العلاقة عكسية بين التوسع في المؤسسات الصحفية وتطور ، فكيف كان أثر هذا القانون على الصحافة الكويتية.

كما أثار قانون المطبوعات لعام 2006 جدلاً واسعاً بين من يعتقدون بأنه أسهم في تطور الصحافة الكويتية وبين من يعارضون هذا الرأي. إضافة إلى أن المنافسة الشرسة من قبل الصحافة الإلكترونية والمواقع الأخبارية وإعدادها الكبيرة في الكويت ، ساهم في نقص مهارات عدد من العاملين في هذه المواقع كونهم بعيدين عن الصلة بمهنة الصحافة ، إضافة إلى نشر الأخبار دون التأكد من مصداقيتها أو موثوقية مصادرها (الدليمي ، 2011 : 213).

(1-3): أهداف الدراسة

تتمثل أهداف البحث في دراسة أثر قانون المطبوعات لعام 2006 على تطور الصحافة الكويتية

عبر الاسئلة التالية :

1. كيف أثر قانون المطبوعات لعام 2006 سواء سلبا أو إيجابا على الصحافة الكويتية؟
2. ماهي نتائج الانتشار الواسع للمؤسسات الصحفية اليومية؟
3. هل كان التوسع في منح التراخيص الصحفية في تعزيز الصحافة كمهنة؟
4. هل جاء التوسع ليمثل لغير صالح العمل الصحفي؟
5. هل يستوعب السوق الكويتي هذا العدد الضخم من الصحافة اليومية؟
6. مدى اعتماد الشارع الكويتي على الصحافة اليومية في ظل صراع محموم من قبل الفضائيات والمواقع الإلكترونية؟
7. الكشف عن العلاقة الارتباطية بين المهنة الإعلامية والتوسع في المؤسسات الإعلامية؟
8. التحديات والمصاعب التي يواجهها الصحفيون بعد دخول كم كبير في هذا المجال؟

(4-1) : أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي :

1. ما يمكن أن يقدمه البحث من نتائج وتوصيات ومقترحات يفيد الجهات المختصة والقائمين على المجال الإعلامي ، ويمكن لاستفادة منها في معالجة الاشكاليات التي تواجه الصحفيين.
2. الحاجة إلى تعزيز المكتبة الكويتية ببحوث ودراسات عن هذا الموضوع.
3. التعرف إلى واقع الصحافة الكويتية ومستقبلها وتطوراتها اللاحقة في ضوء القانون الجديد.

(5-1) : أسئلة الدراسة وفرضياتها

- لقد تمت صياغة أسئلة الدراسة في محور المشكلة التي تسعى الدراسة الحالية الإجابة عنها، وهي: ما واقع العمل الصحفي بدولة الكويت ؛ وإلى أي مدى يؤثر قانون المطبوعات على الصحافة في دولة الكويت ؛ وإلى أي مدى أثر التوسع في المؤسسات الصحفية على عمل الصحفيين في دولة الكويت. وعلى ضوء أسئلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية :
- الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لقانون المطبوعات على الصحافة من وجهة نظر الصحفيين في دولة الكويت عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.
- الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للتوسع في المؤسسات الصحفية على عمل الصحفيين في دولة الكويت عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

(1-6) : حدود الدراسة

الحدود الزمنية: تم إجراء الدراسة لما كان عليه الوضع قبل عام 2006 بسنة واحد و2011.

الحدود المكانية: دولة الكويت (المؤسسات الصحفية)، (جريدة القبس، صحيفة صادرة

قبل القانون)، (جريدة الجريدة، صحيفة صادرة بعد القانون)

الحدود البشرية: تم تطبيق الدراسة على العاملين في مهنة الصحافة (الصحفيين).

(1-7) : محددات الدراسة

واجه الباحث صعوبة في التعرف على آراء جميع العاملين في مهنة الصحافة نظراً لضخامة

العدد. كما أن نتائج الدراسة ستقتصر على العينة التي اختارها الباحث من مجتمع البحث،

وبالتالي فإنه أية أحكام أو نتائج ستقتصر على العينة وليس مجتمع البحث.

(1-8) : التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

قانون المطبوعات

تشريع خاص ينظم عمل المطبوعات الدورية اليومية، الأسبوعية، والشهرية، إضافة إلى

حقوق وواجبات من يعملون في المؤسسات الصحفية (قانون المطبوعات، 2006).

جمعية الصحفيين الكويتية

تنظيم نقابي يلتزم بخدمة أعضائه وحمايتهم، تم إنشائها بقرار من وزارة الشؤون

الاجتماعية والعمل (www.kja-kw.com).

العاملون بالصحافة

أولئك الذين يكتبون ويحررون ويديرون ويصورون ويرسمون، أي أولئك الذين

يقومون بمختلف الأعمال اليومية للصحيفة (بدر، 1978: 23).

الإعلام

هو مجموعة من الأنشطة الاتصالية بين طرفين وتهدف إلى تزويد الجماهير بالحقائق

والأخبار والمعلومات والآراء والاتجاهات، حول القضايا والمواضيع والمشاكل بطريقة موضوعية

وواقعية وبشكل يؤدي إلى خلق درجة كبيرة من الوعي والإدراك، إضافة إلى إحاطة هذا الجمهور

بالحقائق والمعلومات الصحيحة حول القضايا والموضوعات، وبما يساهم في تنوير الرأي العام

حول مختلف الوقائع المطروحة (حجاب، 2003: 61).

شارع الصحافة

المؤسسات الصحفية وما تحتويه من كوادر بشرية ومادية، أي أنه مجتمع الصحافة

(الباحث).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

(1-2) : المقدمة

(2-2) : قانون المطبوعات الكويتي

(3-2) : الصحافة وتطور الصحافة الكويتية

(4-2) : نظريات الإعلام

(5-2) : النظريات المستخدمة في الدراسة الحالية

(6-2) : الدراسات السابقة العربية والأجنبية

(7-2) : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

(2-1): المقدمة

تأخر صدور الصحف اليومية في دولة الكويت حتى بداية الستينات بالرغم من صدور العديد من الدوريات الشهرية والأسبوعية في بداية الثلاثينات بجهود فردية أو من خلال مؤسسات ونوادٍ وجمعيات، وقد عانت غالبية تلك الدوريات من عدة صعوبات من نقص الكوادر الصحفية الوطنية ونقص الامكانيات الطباعية، عدم دعم الدولة في الكويت للصحف، انخفاض التوزيع لإنخفاض عدد المتعلمين وانخفاض عدد السكان ووجود نظام إعلام بديل (الديوانيات) حيث عملت على توفير الأخبار والمعلومات فقللت الحاجة للصحف، تحريم بعض رجال الدين لقراءة الصحف (الفريح، 1998: 103).

كما أن هناك عوامل متعددة أثرت على تشكيل الصحف وإصدارها وتشمل هذه العوامل الدور الذي يقوم به أصحاب الصحف والناشرون وكذلك دور العاملين بالصحيفة من محررين ومدّين للأعمال وطباعين ومخبرين وغيرهم، وتشمل هذه العوامل أيضا دور قراء الصحف ودور التطورات التكنولوجية وأثرها على الصحيفة وكذلك دور المعلنين والحكومة وجماعات الضغط بأشكالها المختلفة (بدر، 1978: 20).

وباعتبار أن الصحافة إحدى الظواهر الحضارية المركبة، فهي ليست ثمرة جهود لفرد، أو حتى لعدد محدود من الأفراد، فلا بد أن تتعاون الجماعة في صناعة الصحافة، وأن تضمن لها الرواج، أي تتعامل معها لكي تستمر، حالها كحال كل الظواهر الحضارية الاجتماعية فلا بد

من توافر شروط موضوعية كي تظهر، ولا تكفي فيها الأمني، وفي تاريخ صحافة الكويت أصدق دليل، فقد طمح كثير من المصلحين والمفكرين والأدباء إلى إصدار صحف، وغامروا بأموالهم وجهودهم، لكنهم جميعاً واجهوا الخذلان، ولم تستطع صحيفة واحدة على أحسن الفروض أن تعيش (عبدالله، 1986: 19).

(2-2) : قانون المطبوعات الكويتي

بعد الإطلاع على الدستور، وعلى القانون رقم (15) لسنة 1960 بإصدار قانون الشركات التجارية والقانونية المعدلة له، وعلى القانون رقم (16) لسنة (1960) بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له، وعلى القانون رقم (17) لسنة (1960) بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له، وعلى القانون رقم (3) لسنة (1961) بإصدار قانون المطبوعات والنشر والقوانين المعدلة له، وعلى القانون رقم (32) لسنة (1969) بشأن تراخيص المحلات التجارية والقوانين المعدلة له، وعلى القانون (42) لسنة 1972 بشأن حالات الطعن بالتمييز وإجراءاته والقوانين المعدلة له، وعلى المرسوم بالقانون رقم (67) لسنة (1980) بالمحكمة الكلية بنظر المنازعات الإدارية المعدلة بالقانون رقم (61) لسنة (1982)، وافق مجلس الأمة على القانون

التالي :

فصل تمهيدي

المادة (1)

حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً لأحكام هذا القانون.

المادة (2)

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالمصطلحات التالية المعنى الوارد قرين كل منها.
المطبوع: كل كتابة أو رسم أو صورة أو قول سواء كان مجرداً أو مصاحباً لموسيقى أو غير ذلك من وسائل التعبير متى كانت مدونة على دعامة، بالوسائل التقليدية أو أي وسيلة أخرى أو محفوظة بأوعية حافظة أو ممغنطة أو إلكترونية أو غيرها من المحافظات معدة للتداول بمقابل أو بغير مقابل.

الطابع: الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقوم بنفسه أو بواسطة غيره بنسخ المطبوعات بواسطة الآلات أو الأجهزة التي يستخدمها لهذا بمقابل أو بغير مقابل.
الصحيفة: كل جريدة أو مجلة أو أي مطبوع آخر يصدر باسم واحد بصفة دورية في مواعيد منتظمة أو غير منتظمة ولو كان مجرد ترجمة أو نقل عن مطبوعات أخرى.
رئيس التحرير: هو المسؤول أو المشرف إشرافاً فعلياً على الصحيفة بمحتوياتها بناء على تكليف بذلك من المرخص له في إصدارها.

نائب رئيس التحرير: من تتوافر فيه شروط رئيس التحرير ويكون هو المسؤول والمشرف إشرافاً فعلياً على الصحيفة بمحتوياتها في حالة غياب رئيس التحرير.

الناشر: الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يضطلع بمهمة تهيئة المطبوع للنشر وإنتاجه أو يتولى توزيعه وتداوله.

التداول: بيع المطبوع أو عرضه للبيع أو التوزيع أو إصاقه على أي دعامة كواجهة المحلات أو الجدران أو غيرها يجعله بأي وجه من الوجوه في متناول عدد من الإعلام سواء تم ذلك بمقابلة أو دون مقابلة.

الكاتب: كل من يقوم بالكتابة في الصحيفة بصورة منتظمة أو غير منتظمة.
المحرر: كل من يعمل في تحرير الصحيفة على سبيل الاحتراف من صحفيين سواء كان من المراسلين أو محلي الأخبار أو مجرى التحقيقات الصحفية أو المترجمين أو الرسامين أو المصورين.

الوزير المختص: وزير الإعلام.

الوزارة المختصة: وزارة الإعلام.

الفصل الأول: المطبوعات

المادة (3)

يجوز لأي شخص إنشاء مطبعة أو استغلالها أو فتح محل لبيع أو تأجير المطبوعات أو نشر أو توزيع أو ترجمة أو مكتب للدعاية والاعلان أو منشأة للإنتاج الفني فيما يتعلق بهذا القانون بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الوزارة المختصة، ويشترط في طالب الترخيص ما يلي:

1. أن يكون كويتي الجنسية كامل الاهلية.
2. أن يكون حسن السيرة محمود السمعة، ولم يسبق ضده الحكم في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
3. أن يكون حاصلًا على شهادة الثانوية العامة على الاقل أو ما يعادلها فيما عدا نشاط الترجمة فيجب أن يكون الطالب حاصلًا على مؤهل جامعي مناسب أو ما يعادله، ويجوز للوزارة المختصة أن تستثني من هذا الشرط من يكون له خبرة كافية في مجال النشاط المطلوب إصدار الترخيص لمزاولته.
4. أن يكون مالكا أو مستغلاً لموقع مناسب للنشاط. وإذا كان الطالب الترخيص شخصاً اعتبارياً فيجب أن يكون جميع المؤسسين أو الشركاء كويتيين، وأن تتوافر الشروط السابقة فيمن يتولى إدارة النشاط.

المادة (4)

مع عدم الإخلال بالشروط الواردة في المادة السابقة، إذا رغب صاحب الترخيص في إنهاء أو تعطيل نشاط المطبعة أو المحل المرخص فيه أو تغيير اسمه أو مقره، فيجب عليه إخبار الوزارة المختصة بذلك.

المادة (5)

يجوز لصاحب الترخيص أن يتنازل عنه لغيره بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الوزارة المختصة وفقاً للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من الوزارة. وإذا توفي صاحب الترخيص فلورثته أن يطلبوا نقل الترخيص إليهم على أن يكون أحدهم مسؤولاً عن الإدارة وتتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة (3) كما أن يطلبوا نقل الترخيص إلى شخص آخر تتوافر فيه هذه الشروط وذلك بعد موافقة الوزارة المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة واعتبار الترخيص منتهياً.

المادة (6)

يجب على الطابع قبل أن يتولى طباعة أي مطبوع أن يقدم أخطاراً مكتوباً بذلك إلى الوزارة المختصة وأن يثبت فيها اسمه وعنوانه. ويجوز طبع وتداول ونشر أي مطبوع غير دوري على أن يذكر اسم الطابع والناشر والمؤلف وعنوان كل منهم في الصفحة الأولى أو الأخيرة من المطبوع وتاريخ الطبع وعلى الطابع إيداع نسختين من المطبوع لدي كل من الوزارة المختصة

ومكتبة الكويت الوطنية قبل تداوله ونشره وذلك وفقاً للشروط والاجراءات التي تبنيها اللائحة

التنفيذية.

المادة (7)

يجوز إدخال أو تداول أو بيع المطبوعات الواردة من الخارج بعد إجازتها من الوزارة

المختصة بعد التثبيت من عدم احتوائها على ما يحظر نشره وفقاً للمواد المنصوص عليها في الفصل

الثالث من هذا القانون. مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعتبر الموزع

المحلي مسؤولاً في حالة مخالفة أي حكم من أحكام هذا القانون ويعاقب وفقاً لأحكامه.

الفصل الثاني: الصحافة

المادة (8)

لا تخضع الصحف لأي رقابة مسبقة.

المادة (9)

لا يجوز إصدار صحيفة إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الوزارة المختصة ولا

يمنح الترخيص إلا لصاحب مؤسسة أو شركة، فإذا كانت الصحيفة يومية يشترط ألا يقل رأس

مال المؤسسة أو الشركة عن مائتين وخمسين ألف دينار.

ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم (15) لسنة 1960 م بشأن الشركات التجارية

والقوانين المعدلة له، تتولي الوزارة المختصة تعيين مراقب حسابات يتولى تدقيق وبيان المركز المالي

لحسابات المؤسسة أو الشركة المرخص لها بإصدار صحيفة وفق الأنظمة والضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير المختص. ويقدم طلب الترخيص إلى الوزارة المختصة مشتملا على البيانات التالية:

1. اسم طالب الترخيص وتاريخ ميلاده وآخر مؤهل علمي حصل عليه، ومحل إقامته.
2. إذا كان طالب الترخيص شركة فيذكر في الطلب أسماء جميع أعضاء مجلس إدارتها ومقر الإدارة.
3. الاسم المقترح للصحيفة ومواعيد صدورها وشكلها وغرضها وما إذا كانت سياسية، أو اجتماعية، أو ثقافية، أو فنية أو غير ذلك واللغة التي تصدر بها، ولا يجوز أن يكون اسم الصحيفة مماثلاً لاسم صحيفة سبق لها في الصدور ولا يزال ترخيصها سارياً.
4. عنوان مقر إدارة الصحيفة ومكان طباعتها.
5. ويجوز بموافقة الوزارة المختصة إصدار ملحق وأكثر للصحيفة في اليوم ذاته الذي تصدر فيه ويجب الحصول على هذه الموافقة قبل الإصدار.

المادة (10)

يشترط في طالب الترخيص لإصدار الصحيفة ما يلي:

1. أن يكون كويتياً بالغاً من العمر الخامسة والعشرين وكاملاً للأهلية.

2. أن يكون حسن السير ومحمود السمعة ، ولم يصدر ضده حكم مخل بالشرف أو الأمانة ، ما لم

يكن رد إليه اعتباره.

3. أن يكون حاصلاً على مؤهل عال بعد الثانوية العامة أو ما يعادلها.

4. وإذا كان طالب الترخيص شركة يشترط أن تتوافر في جميع المؤسسين الشروط الواردة في

البندين الأول والثاني من هذه المادة.

المادة (11)

يصدر الوزير المختص خلال تسعين يوماً من تاريخ تقديم الطلب قراراً بالموافقة على منح

الترخيص أو رفضه فإذا انقضت المدة دون إصدار القرار اعتبر الطلب مرفوضاً ولذوي الشأن

الطعن في القرار النهائي الصادر برفض الترخيص أمام الدائرة الإدارية وفقاً للإجراءات المنصوص

عليها في المرسوم بالقانون رقم (20) لسنة 1981 خلال ستين يوماً من إبلاغهم بالقرار أو من تاريخ

انتهاء المدة المشار إليها.

المادة (12)

يجب على المرخص له في إصدار صحيفة أن يقدم إلى الوزارة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ

إخطاره بالموافقة ما يلي:

1. ما يفيد إيداعه خزانة الوزارة المختصة كفالة مالية مقدارها مائة ألف دينار إذا كانت الصحيفة

يومية وخمسة وعشرون ألف دينار إذا كانت غير ذلك ، ويجوز أن يقدم بدلا من الكفالة المالية

بنكيا موجهها إلى الوزارة المختصة مطلقا من أي قيد ، وللوزارة المختصة الحق في صرف الكفالة أو الضمان للوفاء بما تلتزم به المؤسسة أو الشركة أو رئيس التحرير من تعويضات بناء على هذا القانون، وعلى صاحب الترخيص استكمال النقص في الضمان خلال شهرين من تاريخ إخطاره بذلك من الوزارة المختصة.

2. اسم كل من رئيس التحرير ونوابه وموافقتهم الخطية على قبولهم لهذا المنصب.

3. تحديد ميعاد صدور العدد الأول من الجريدة على ألا يجاوز هذا الميعاد سنة من تاريخ تقديم هذا البيان.

4. اسم المطبعة التي تتولي طباعة الصحيفة ونسخة من عقد الطباعة المبرم مهما. وإذا لم يتم المرخص له بأي من الالتزامات الواردة في البند السابقة اعتبر الترخيص ملغيا بحكم القانون ودون حاجة إلى إجراء آخر، للوزير المختص مد الميعاد إلى مدة لا تجاوز شهراً واحداً.

المادة (13)

يعتبر باطلا كل إيجار لترخيص إصدار الصحيفة. ويعتبر بيع الترخيص أو التنازل عنه باطلا إذا تم دون موافقة الوزارة المختصة.

المادة (14)

دون الإخلال بأي أسباب أخرى للإلغاء تضمنها هذا القانون، تلغي تراخيص الصحف بحكم القانون في الاحوال التالية إذا توقفت الصحيفة عن الصدور بغير عذر تقبله الوزارة المختصة لمدة تزيد على ثلاثة أشهر للصحيفة اليومية وستة أشهر لما عداها.

المادة (15)

مع عدم الإخلال بنص المادة السابقة لا يجوز إلغاء ترخيص أية من الصحف إلا بموجب حكم نهائي صادر من المحكمة المختصة. ويجوز لرئيس دائرة الجنايات أو قاضي الامور المستعجلة عند الضرورة وبناء على طلب من النيابة العامة إصدار قرار بإيقاف صدور الصحيفة مؤقتاً لمدة لا تتجاوز أسبوعين قابلة للتجديد أثناء التحقيق أو المحاكمة.

المادة (16)

يجب أن يكون لكل صحيفة رئيس تحرير أو أكثر يشرف عليها أو على قسم معين من أقسامها، أشرفاً فعلياً، ويشترط في رئيس التحرير ما يلي:

1. أن يكون كويتي الجنسية كامل الأهلية.
2. أن يكون حسن السيرة محمود السمعة، ولم يسبق ضده الحكم في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

3. أن يكون حاصلًا على شهادة الثانوية العامة على الأقل أو ما يعادلها فيما عدا نشاط الترجمة فيجب أن يكون الطالب حاصلًا على مؤهل جامعي مناسب أو ما يعادله، ويجوز للوزارة المختصة أن تستثني من هذا الشرط من يكون له خبرة كافية في مجال النشاط المطلوب إصدار الترخيص لمزاويلته.

4. أن يكون متفرغًا لعمله.

المادة (17)

يجب على رئيس التحرير أن يتحرى الدقة والحقيقة في كل ما ينشره من أخبار أو معلومات أو بيانات. ويجب على رئيس التحرير أن ينشر دون مقابل أي رد أو تصحيح أو تكذيب يرد إليه من الوزارة المختصة أو الجهات الحكومية الأخرى أو من أي شخص اعتباري أو طبيعي ورد اسمه أو أشير إليه في كتابة أو رسم أو رمز تم نشره بالصحيفة وذلك في التاريخ الذي تحدده الجهة المعنية وفي ذات مكان النشر وبذات الحروف وحجمها التي نشرت بها المادة موضوع الرد أو التصحيح أو التكذيب.

المادة (18)

يجب على ممثلي الصحف الأجنبية ومراسليها ومندوبي وكالات الأنباء ومحطات الإذاعة والتلفزيون الأجنبية الحصول على تراخيص من الوزارة المختصة لممارسة عملهم داخل الكويت،

وللوزارة المختصة إنذار الممثل أو المراسل أو المندوب أو إلغاء الترخيص إذا تبين أن الأخبار والمعلومات التي أبلغها تنطوي على مخالفة لأحكام هذا القانون.

الفصل الثالث: المسائل المحظور نشرها في المطبوع أو الصحيفة والعقوبات

المادة (19)

يحظر المساس بالذات الآلهية أو القران الكريم أو الأنبياء أو الصحابة الا خياراً أو زوجات النبي – صلي الله عليه و اله سلم – أو آل البيت – عليهم السلام – بالتعريض أو الطعن أو السخرية أو التجريح بأي وسيلة من وسائل التعبير المنصوص عليها في المادة (29) من القانون رقم (31) لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (16) لسنة 1960.

المادة (20)

لا يجوز التعرض لشخص أمير البلاد بالنقد، كما لا يجوز أن ينسب له قول إلا بإذن خاص مكتوب من الديوان الأميري.

المادة (21)

يحظر نشر كل ما من شأنه:

1. تحقير أو ازدراء قانون الدولة.
2. إهانة أو تحقير رجال القضاء أو أعضاء النيابة العامة أو ما يعد مساساً بنزاهة القضاء وحياديته أو ما تقرر المحاكم أو جهات التحقيق سرية.

3. خدش الاداب العامة أو التحريض على مخالفة النظام العام أو مخالفة القوانين أو ارتكاب

الجرائم ولو لم تقع الجريمة.

4. الأبناء عن الاتصالات السرية الرسمية ونشر الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدها حكومة

الكويت قبل نشرها في الجريدة الرسمية إلا بإذن خاص من الوزارة المعنية.

5. التأثير على قيمة العملة الوطنية أو ما يؤدي إلى زعزعة الثقة بالوضع الاقتصادي للبلاد أو

أخبار إفلاس التجار أو الشركات التجارية أو المصارف أو الصيارفة إلا بإذن خاص من المحكمة

المختصة.

6. كشف ما يدور في اجتماع أو ما هو محرر في وثائق أو مستندات أو مراسيم أو أي أوراق أو

مطبوعات قرر الدستور أو أي قانون سريتها أو عدم نشرها، ولو كان ما نشر عنها صحيحاً

ويقتصر النشر على ما يصدر عن ذلك من بيانات رسمية.

7. المساس بكرامة الإعلام أو حياتهم أو معتقداتهم الدينية والحض على كراهية أو إزدراء أي

فئة من فئات المجتمع أو نشر معلومات عن أوضاعهم المالية، أو إفشاء سر من شأنه أن يضر

بسمعتهم أو بثروتهم أو باسمهم التجاري.

8. المساس بالحياة الخاصة للموظف أو المكلف بخدمة عامة أو نسبة أقوال أو أفعال غير صحيحة

له تنطوي على تجريح لشخصه أو الاساءة إليه.

9. الاضرار بالعلاقات بين الكويت وبين غيرها من الدول العربية أو الصديقة إذا تم ذلك عن

طريق الحملات الاعلانية

10. خروج الصحيفة المتخصصة عن غرض الترخيص الممنوح لها.

المادة (22)

يجوز بقرار مسبب من الوزير المختص حظر نشر أي إعلانات تجارية أو غيرها، وذلك

وفقاً للشروط والضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير.

المادة (23)

تختص النيابة العامة دون غيرها بالتحقيق والتصرف والإدعاء في جميع الجرائم المنصوص

عليها في هذا القانون، على أن تكون هناك نيابة مختصة لهذه الجرائم.

المادة (24)

دائرة الجنايات في المحكمة الكلية هي المحكمة المختصة بنظر جميع الدعاوي الجنائية

المنصوص عليها في هذا القانون، وتستأنف أحكامها أمام محكمة الاستئناف.

المادة (25)

تسقط الدعوى الجزائية عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إذا لم يتم إبلاغ

النيابة العامة عنها خلال ثلاث أشهر من تاريخ النشر، وتسقط دعوى التعويض إذا لم يتم رفعها

خلال سنة من تاريخ النشر ما لم تكن الدعوى الجزائية قائمة فيبدأ ميعاد السقوط من تاريخ انقضائها أو صدور حكم نهائي فيها.

المادة (26)

كل مخالفة لأحكام مواد الفصل الأول من هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تجاوز ألف دينار فإذا تضمن المطبوع ما يتعارض مع المصلحة الوطنية أو كان يخدم هيئة أو دولة أجنبية أو يمس النظام الاجتماعي أو السياسي في الكويت تكون العقوبة غرامة لا تقل عن ثلاث آلاف دينار، ولا تزيد عن عشرة آلاف دينار، وذلك مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر.

المادة (27)

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب رئيس التحرير أو كاتب المقال أو المؤلف.

1. إذا نشر في الصحيفة ما حظر في المادة (19) بالحبس مدة لا تجاوز سنة واحدة وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد عن عشرة آلاف دينار، أو إحدى هاتين العقوبتين.
2. إذا نشر في الصحيفة ما حظر في المادة (20) بالغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد عن عشرة آلاف دينار.

3. إذا نشر في الصحيفة ما حظر في المادة (21) بالغرامة التي لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار.

4. يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد عن ثلاثة آلاف دينار عن كل مخالفة أخرى لأحكام الفصل الثاني من هذا القانون.

ويجوز للمحكمة الجزائية في أي من الحالات السابقة أن تأمر بإلغاء الترخيص أو تعطيل الصحيفة مدة لا تزيد عن سنة واحدة ومصادرة العدد المنشور وضبط النسخة والدعامة الاصلية المثبت عليها وإدغامها وإغلاق المطبعة المستخدمة في الطبع.

المادة (28)

إذا نشر تحريض على قلب نظام الحكم في البلاد، وكان التحريض متضمناً الحث على تغيير هذا النظام بالقوة أو بطرق غير مشروعة، أو الدعوة إلى استعمال القوة لتغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم في البلاد، أو إلى اعتناق مذاهب ترمي إلى هدم النظم الأساسية في الكويت بطرق غير مشروعة عوقب رئيس التحرير وكاتب المقابل بالعقوبة المقررة بالمادة (29) فقرة أولى من القانون رقم (31) لسنة 1970م بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (16) لسنة 1960م.

ويذكر أن الكويت قد شهدت منذ عام 1971 محاولات عديدة لتعديل قانون المطبوعات والنشر خاصة وأنه وضع عام 1961م مما لم يعط مجالاً ليوأكب ما طرأ من مستجدات مهنية وتقنية.

ودشن أولى محاولات تعديل قانون المطبوعات والنشر النائب الراحل سامي المنيس عام

1971 لتستمر بعدها المحاولات التي كلل آخرها بالنجاح في 6 مارس 2006.

ويعمل المشتغلون في الجسم الصحافي الكويتي اليوم بمقتضى القانون رقم 3 الصادر عام 1961 والذي يعطي للسلطة التنفيذية ممثلة بمجلس الوزراء حق منح وسحب وتعطيل استخدام التراخيص الصحافية بمقتضى قرار إداري دون أن يكون للمتظلم حق اللجوء للقضاء.

وعلى الرغم من أن قانون المطبوعات يصنف تحت باب القوانين المتخصصة التي لا تؤثر على نمط حياة رجل الشارع العادي بقدر ما تهتم العاملين بمقتضاها، إلا أن إقراره من قبل مجلس الأمة له دلالات أكبر مما تحمله بقية القوانين الشبيهة، فأهميته حسبما يراها نائب نقيب الصحفيين والمراسلين داهم القحطاني تكمن في أنه يعمل على «تغيير وتوسيع قاعدة النشر ويكف يد الحكومة عن الصحف دون حكم قضائي إضافة إلى القلق من أن يواجه مصير قانون تعديل الدوائر الانتخابية التي سعت إلى تعطيله أيادٍ داخل مجلس الوزراء» متحدثاً عن تحرك قاداته نقابة الصحفيين والمراسلين وضم يوم إقرار القانون 44 مؤسسة مجتمع مدني تعددت ما بين اتحاد عمالي وطلابي ونقابات وجمعية نفع عام (العجمي، 2011)

ويتوزع قانون المطبوعات الجديد على خمسة فصول أهمها: المطبوعات والصحيفة والمسائل المحظور نشرها إضافة إلى فصلي التمهيد والأحكام الختامية وتلعب على شواطئها 33 مادة تشكل مجتمعة قانون المطبوعات والنشر الذي عرض على جدول أعمال مجلس الأمة لأول مرة في 2005/12/26 فانقسم يومها الشارع الكويتي بين مؤيد ومعارض إلا أن المواجهة بين الفريقين أجلت أكثر من مرة نظراً لوفاة الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد رحمه الله وما تلاها

من تداعيات انتهت بأداء الحكومة الجديدة برئاسة الشيخ ناصر المحمد اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة في الاسبوع قبل الاخير من شهر فبراير الماضي ليتحدد بعدها 2006/3/6 موعدا لجلسة البرلمان الذي استكمل ما بدأه من نقاش في نهاية العام الماضي وانتهت بإجماع النواب الحاضرين (53 من أصل 64).

وفي المقابل كانت هناك عدة رسائل حملها الاجماع النيابي الحكومي لتمرير القانون أبرزها أن مجلس الأمة رد على تحية الحكومة بالاصلاح بأخرى أحسن منها حين وافق على تمرير القانون خلال جلستين وتداوله خلالهما ممثلو الكتل السياسية حيث قدموا ما لديهم من ملاحظات انتهت بإجماع من وجدوا في قاعة التصويت.

وعلى الرغم من الحملة التي تعرض لها القانون بغية تعطيله خلال المناقشة لمزيد من الدراسة ومراجعته بعض مواده التي تقتضي إعادة النظر، الا أن ذلك لم يمنع النواب من التصويت مجتمعين على الموافقة بتمرير القانون وهو ما فسره لاحقا النائب باسل الراشد في ندوة مختصة بـ «رغبة النواب بتمرير القانون ثم مناقشة إليه تعديله لاحقا، حتى لا نخسر مكسبا يسجل لمصلحة الكويت، مع أيماننا بأهمية إدخال بعض ما ورد من ملاحظات.

ويعتبر الناشر والكاتب الصحافي أحمد الدين قانون المطبوعات والنشر الجديد بأنه «خطوتان للأمام وخطوة للخلف، إذ يقر بمبدأ تعقيب القرار الإداري بالقضاء ويلغي عقوبة التعطيل الإداري للصحف إلا أنه بالمقابل يحيل العديد من المواضيع إلى قوانين أخرى مثل قانون

الجزء وقانون أمن الدولة وهما قانونان يتضمنان عقوبات أشد مما ينص عليه قانون المطبوعات ، إضافة إلى أنه يخالف مبدأ إقليمية الجريمة ويوقع العقوبة على الناشر المحلي بدلا من المؤلف». وتستفيد الصحافة الكويتية من أجواء الانفتاح السياسي والديمقراطية فيما تناوله من موضوعات ممثلة بذلك حالة فريدة من نوعها فهي صحف عائلية ومفروزة سلفا بحسب توجهاتها إلا أنها تتمتع ب «براغماتية مهنية وسياسية» هيأتها الديمقراطية التي يعمل بمقتضاها البلد مما يجعلها «صحافة موقف» تتبنى وجهة نظر الشارع في قضايا يكون هو فيها الأقرب إلى الصواب منه إلى الحكومة والعكس.

ويلخص رئيس تحرير صحيفة «القبس» وليد النصف أبرز انعكاسات إقرار قانون المطبوعات على الصحف الموجودة اليوم في مواجهة الجديدة بأن «المنافسة ستكون شديدة على كل ما يتحرك في شارع الصحافة وبالأخص على مستوى المحررين والفنيين ، وسيكون التميز في أقسام الرياضة والمنوعات لمواجهة الخبر المحلي إلا أن ذلك سيؤدي إلى هبوط المستوى العام ، كما سيعنى بالقضاة مهمة ضبط الصحافة». وعن المنافسة المتوقعة يمضي النصف قائلا «خوفي ليس من الصحف الحزبية بل من الصحف التي تدعمها مؤسسات مالية ، ونظرا لوجود 120 ألف قارئ وما يشكله من قدرة شرائية كبيرة سيتحمل السوق صحيفتين إلى ثلاث جدد ، وستزيد عروض تسويق اشتراكات الصحف والمسابقات لاستقطاب القارئ ، ولكن ذلك سيكون بين الـ 6 أشهر وهي المدة التي يستغرقها وضع اللائحة التنفيذية للقانون العام» (الشرق الأوسط ، 2006).

وعودة إلى الظروف التي قادت إلى إقرار قانون المطبوعات حيث يؤكد عضو اللجنة التعليمية بمجلس الأمة النائب محمد البصري أن القانون الحالي تعاقب عليه 6 وزراء على مدى 4 فصول تشريعية (12 عاما) إلى أن جاء الوزير الحالي الدكتور أنس الرشيد الذي جعله إحدى أولوياته في الوزارة فتمكن من إقناع الحكومة وأزال العقبات التي كانت تعترض طريقه ثم تناقشنا معه وتوصلنا إلى اتفاق على 90% من القانون.

ومع دخول الحكومة جلسة 6/3/2006 بثقل ملحوظ نابع من أيمانها بأهمية قانون المطبوعات ومستفيدة من تحركات قادتها لمصلحة إقراره وقناعة القوى السياسية بوجود ذلك، كان هناك تحرك جديد على مستوى الشارع الكويتي قاده عدد من مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام وجاء على شكل لقاءات وندوات ضاغطة لمصلحة تمرير القانون.

وعلى ذلك يعلق نائب نقيب الصحفيين والمراسلين داهم القحطاني بأن «الرسالة التي وجهناها للجميع مفادها أن العمل السياسي في الكويت لن يقتصر بعد اليوم على مجلس الأمة، وقضايا المجتمع ستشهد تحركا على مستوى مؤسسات المجتمع المدني، كما أننا جسدنا حالة جديدة عنوانها ألا نرفض المكاسب السياسية نظراً لوجود بعض السلبيات التي يمكن تعديلها لاحقاً» (الشرق الأوسط، 2006).

ومن كلمات القحطاني وإشارة النائب باسل الراشد يبدو واضحاً أن هناك توجهاً لتعديل قانون المطبوعات وهو ما يؤكد الناشر والكاتب الصحفي أحمد الدين عندما بين أن «التعديل

قادم لا محالة خاصة مع وجود سلبيات ستكتشف بالممارسة ولكن التعديل لن يكون الآن نظرا لأن الكل يريد الاستفادة من الزخم الذي حققه إقرار القانون وما قدمه من إيجابيات».

وبتشكيل لجنة مختصة لوضع اللائحة التنفيذية لقانون المطبوعات فيما يختص بإصدار صحف جديدة وإلزامها بتقديم مشروعها خلال ثلاثة أشهر تنظر الكويت لموعد تطبيق القانون الجديد باعتباره فصلا جديدا لتاريخها السياسي الحديث، فأقرار قانون بوزن «المطبوعات» سيحتم على جميع الأطراف التعامل مع القادم الجديد بحذر مركز، خاصة أنه أوجد لنفسه حضورا قويا باتفاق اللاعبين الأساسيين على أهميته، وكذلك دعما من مؤسسات المجتمع المدني التي سحبت زمام مبادرة العمل السياسي من مجلس الأمة وأخذت على عاتقها مسؤولية تحريك الشارع، وهو ما يعزز الحريات المرتبطة بالممارسة الديمقراطية ويغير من نمط التفاعل الشعبي مع الشأن السياسي حتى وإن كان ذلك على حساب المجلس أو الحكومة أو كليهما معا.

(2-3) : الصحافة والصحافة الكويتية

إحتلت وسائل الإعلام مرتبة مهمة فى المجتمع وتحترق جميع مجالات الحياة اليومية بمختلف أنواعها تقريبا ، وتستحوذ على جزء كبير من أوقات فراغ الناس ، ولو أن الأمر يختلف من مجتمع إلى آخر والتباين فيما بين الأفراد وارد، لكن، على العموم، قضى الناس عددا معتبرا من الساعات أسبوعيا فى مشاهدة التلفزيون، ومنهم من وجد الوقت لاستعمال وسائل إعلامية أخرى مثل الصحافة المكتوبة.

لقد اتجه الصحفيون إلى إقامة أساليب ذات طابع أخلاقي، كحق الامضاء، حق التعويض للحفاظ على حرته ومن هنا أتت فكرة الذي يميز الصحافة عن غيرها من المهن وكانت أول محاولة فرنسية سنة 1918 حيث عملت فرنسا على وضع ميثاق لأخلاقيات المهنة الصحفية بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة ، نظرا للدور الفعال الذي قامت به وسائل الإعلام في تلك الفترة، كما كانت هناك محاولات أخرى في مختلف أنحاء العالم ، حيث في 1926 وضع "قانون الاداب" الذي عرف تعديلات عديدة نسبة إلى النقابة أكثر تمثيلا للصحفيين في الولايات المتحدة الأمريكية، و عرف الاخير التفافا واسعا للصحفيين حوله، ويتضمن هذا الاخير ثلاثة فصول هي: الاداب ، الدقة الموضوعية ، والقواعد، أيضا في سنة 1936 كانت محاولة ثالثة في المؤتمر العالمي لاتحاد الصحافة في مدينة براغ التشيك حيث تم التطرق إلى ما يجب على الصحافة فعله،

كما انصب الاهتمام على تحقيق السلم والامن العالمين وهذا راجع إلى أنها جاءت في فترة ما بين الحربين، التي تميزت بتوتر العلاقات الدولية بحيث يمكننا القول بأن أخلاقيات المهنة الإعلامية تعكس الظروف التاريخية التي تظهر فيها لتدعم هذه الاخيرة بوضع قانون من طرف النقابة الوطنية للصحافيين عام 1938 ببريطانيا وقد تضمنت القواعد المهنية التي يجب على الصحف تبنيها (عبد اللطيف، 1996: 170).

هذا إلى جانب محاولات أخرى كانت لها أهمية في تاريخ المهنة الإعلامية في سنة 1939 ببوردوي المؤتمر السابع للاتحاد العالمي للصحفيين انبثق ما يسمى بعهد شرف الصحفي الذي ركز على ضرورة تحلي الصحفيين بالموضوعية كما حدد مسؤولياته إزاء المجتمع المتمثل في القراء واتجاه الحكومة وأيضا اتجاه زملائه في المهنة وعلى غرارها في سنة 1942 بمدينة المكسيك، المؤتمر الأول للصحافة القومية للأمريكيين انتهى إلى أن الصحافة الكفاءة الأمنية تتطلب الموضوعية والصدق واحترام السرية المهنية، كما تطرق إلى العقاب والمسؤولية التي تلقى على الصحيفة وكذا مسؤولية اتحاد الصحفيين وعلى الصحفية أن تعتذر للأشخاص الذين أساءت إليهم في القذف والسب وأن تبتعد عن نشر الانحرافات والعنف وتحمي الحياة الخاصة للأشخاص، ولقد أعقب هذه المحاولات الفعالة التي أحدثت تغييراً في ميدان الممارسة الإعلامية وتثير بالغ الأهمية في موضوع الرسالة الإعلامية محاولات أخرى في دول العالم الغربية منها والنامية فرضتها التغيرات الحاصلة عبر الزمن، في الهند مثلاً سنة 1958، مصر 1958-1960، دستور الاتحاد العام

للصحفيين العرب إزاء المجتمع العربي 1964، وأيضا أستراليا، إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1975 (سعيد، 1997: 51).

وإن الاخلاق المهنية للصحافي وردت في الصحافة الاشتراكية على أنها تلك المبادئ والمعايير الاخلاقية لم تثبت قانونيا بعد ولكنها مقبولة في الوسائل الصحافية ومدعومة من قبل الرأي العام و المنظمات الشعبية والحزبية (حسان، والبدوي، 1991). كما يمكن القول إن أخلاقيات المهنة الإعلامية هي تلك الاخلاقيات المتعلقة بمهنة الإعلام "وهي مجموعة من القيم المتعلقة بالممارسة اليومية للصحفيين وجملة الحقوق والواجبات المترابطين للصحفي (هونبرغ، 1996: 51). وتختلف قواعد السلوك المهني من بلد إلى بلد كما تتباين بدرجة كبيرة في شكلها ونطاقها، في طبيعتها ومصدرها، حيث توجد في بعض البلدان قواعد مختلفة لتنظيم كل من الصحافة والإذاعة والتلفزيون وحتى السينما ... وكثيرا ما تكون هذه القواعد قد وضعها واعتمدها المهنيون من تلقاء أنفسهم بينما في حالات أخرى يفرضها القانون أو مرسوم حكومي وترجى أصول معايير السلوك المهني الواردة في قواعد السلوك القومية والاقليمية إلى مفاهيم قبلت إجمالا على الصعيد العالمي ولكنها تتجه دوما إلى أن تتخذ صورا وغايات متنوعة من حيث صياغات وتفسير أحكامها (عبد اللطيف، 1996). وعليه فإن معظم قواعد السلوك المهني تشير إلى مفاهيم هامة توضح للصحفي ما له وما عليه، وهي:

1. ضمان حرية الإعلام والصحافة.

2. حرية الوصول إلى مصادر المعلومات الموضوعية.
3. الدقة والصدق وعدم تحريف عرض الحقائق.
4. الحق في المعرفة.
5. الموضوعية وعدم الانحياز.
6. المسؤولية إزاء الرأي العام وحقوقه ومصالحه اتجاه المجتمعات القومية و العرقية والدينية والأمة والدولة والدين والحفاظ على السلام.
7. النزاهة والاستقلالية.
8. ضرورة الإمتناع عن التشهير والإتهام الباطل والقذف وانتهاك الحياة الخاصة.
9. حق الرد والتصويب.
10. احترام السرية المهنية.
11. العدل والانصاف.
12. الحفاظ على الاداب و الاخلاق العامة.

ويرى (الصيفي، 2009) إن لكل مجتمع مقوماته الأساسية التي تحرص أن تلتزم الصحافة بها وتترك بعض الأدوار لإحساس كل صحفي بمسؤولياته الاجتماعية وتقديره لظروف المجتمع وخطورة الكلمة وتأثيرها، وفي مثل هذه الرؤية يلتزم الصحفيون بذلك دون أي تشريعات تضعها

الدولة، وإنما من خلال موثيق اختيارية لأخلاقيات المهنة وترى دول أخرى أن لا تستند فقط على الضمير الصحفي وإحساسه الوطني بل الضروري أن تتضمن تشريعاتها وقوانينها الإعلامية بل يلزم الصحفيين للحفاظ على مقومات المجتمع تارة وسلطاتها الدينية أو العلمانية تارة أخرى وتفرض عقوبات على من يخالف ذلك." خاصة بعد استفحال ظاهرة التعصب الذي أدى عبر التاريخ إلى حروب كلامية أحيانا ودموية أحيانا أخرى فالتعصب يعتبر من بين العناصر الأخلاقية التي تؤثر على الصحافة سلبا كونها تعمل على تضخيم الأمور بإثارته للتغيرات العنصرية أو الطائفية، نشر الأخبار التي تعرض أمن وسلامة الدولة إلى خطر انتهاك الأديان أو التعدي عليها، عدم الانقياد للقانون وغيرها وكلها مخلفات تؤثر على المبادئ والقواعد الأخلاقية لمهنة الإعلام ويجب على الصحفي تفاديها إنصافا للسلام والانسانية.

من هنا تعتبر الصحافة الغذاء الفكري اليومي في تنوير عقول الناس بإطلاعهم على مجريات الحوادث والمعارف يتناولها شؤون الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأدبية. لهذا يرى الأستاذ الجسر أن من مهام رسالتها... الكشف عن الحقيقة وهي مهمة رسولية ورسالية في آن معاً (الجسر، 2002: 5).

ولاشك أن حرية الصحافة هي من أهم الحقوق الأساسية التي يقوم عليها بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، وهي جزء من الحريات العامة التي ظهرت كسلاح ضد السلطة المطلقة في

الحكم ، وبالتالي فإنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشكل الحكم القائم في دولة ما ، وهذا الحكم إذا ما ارتضى إدخالها في صلب العلاقة السياسية بين الحكام والمحكومين وصف بأنه حكم ديمقراطي.

وقبل الخوض في مضامين حرية الصحافة ، لا بد من الإشارة إلى أنّ هذه الحرية تتيح تدفقاً حراً للمعلومات وتمكن المواطن من الوصول إلى وعي تام بحقوقه وواجباته وتنمية حسه الوطني والانساني عبر تعزيز مبدأ الشفافية ، والحوار المسؤول ، والموضوعية ، واحترام عقله وكرامته (بشير، 1997: 12):

وقد برزت في حياة الانسان وسائل أطلق عليها مصطلح وسائل الاتصال الجماهيري لما تتمتع به من قدرة على الوصول إلى الجماهير أينما كانوا وحيثما حلوا ، لا تعترف بالحدود ولا الأقاليم ، وتتمثل في جميع الوسائل التي تعتمد على مخاطبة حاستي السمع والبصر أو الإثنتين معاً بطرق تجمع المعلومات بشكل دقيق وكبير وتوزعها على نطاق أوسع لتشمل جماهير غفيرة ، وهي متعددة كالصحف والمجلات والإذاعتين المرئية والمسموعة وغيرها (Thayer,2000:20).

وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948 في مادته التاسعة عشر ، على أن لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل ، واستقاء الافكار والأنباء وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت ، دون تقييد بالحدود الجغرافية (التويجري، 2006: 16).

وتم التأكيد على هذه الحرية في المادة التاسعة عشر من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي أصدرتها الامم المتحدة عام 1966، حيث نصت على أن لكل فرد الحق في حرية التعبير، وأن هذا الحق يشمل حرية البحث في المعلومات من أي نوع واستلامها ونقلها بغض النظر عن الحدود الإقليمية، وذلك إما شفاهة أو كتابة أو طباعة (غلاب، عبد الكريم، 1992: 8).

إن حرية الصحافة هي حق الفرد في التعبير عن آرائه وعقائده بواسطة المطبوعات بمختلف أشكالها من كتاب أو كراسة أو مجلة أو جريدة أو إعلان، دون خضوعها للإجازة أو الرقابة المسبقة، شريطة أن يتحمل مؤلفوها المسؤولية المدنية والجزائية (Ravault, 1990: 15).

وتعني كذلك أن حرية الطبع دون إجازة مسبقة ضمن حدود القانون. وتشمل حرية الصحافة ما يلي (مانسفيلد، 1986: 68):

1. حق إصدار الصحف.
2. إتاحة الفرصة للمواطنين لنشر آرائهم.
3. حق الصحفيين في الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة وتحليلها والتعليق عليها وتداولها ونشرها في حدود القانون مع الحفاظ على قيم المجتمع وأخلاقه وأمنه القومي.
4. حق الصحفي في الحفاظ على سرية مصادر المعلومات.

5. حرية التعبير عن الرأي والفكر دون قيود إلا ما تعلق بأمن المجتمع وأخلاقه وقيمه على الوجه

المقرر قانوناً

وهذه الحريات مترابطة فيما بينها لا تتجزأ، فحرية إصدار الصحف لا تنفع إن لم يكن هنالك حرية للنشر فيها دون قيود قانونية أو إدارية أو سياسية أو عقائدية أو اقتصادية ، ولا تنفع أيضا إن لم يكن هنالك حرية للعمل فيها دون شروط كالتسجيل في النقابات أو المستوى العلمي أو السن أو سنوات الخبرة ، ولا تنفع كذلك إن لم تكن هنالك حرية في تداولها وبيعها وتوزيعها ، كما أن كل ذلك مرتبط بحرية القارئ بالإطلاع على ما تنشره الصحف دون حذف أو حجب ، أو مصادرة (الكيلاني ، وآخرون ، 2005: 33).

وعلى امتداد التاريخ البشري كان مفهوم الحرية قضية لها قيمة عظيمة في حياة الأفراد والجماعات على السواء وتزداد قيمة حينما تقترن بالصحافة وترتبط بها ، وهذا يعود للمكانة التي تتبوؤها الصحافة كإحدى وسائل التعبير عن الرأي في المجتمع (عبد العاطي ، 2004 : 23).

ولذلك بما أنها أيضا مسؤولة فهي أساس جميع الحريات العامة الأخرى ، وانتهاكها هو انتهاك لجميع الحريات الأخرى وهي أيضا المحفز لها ، فحرية الصحافة هي الداعم لنيل الاستقلال من الاحتلال أو الانتداب ، وهي الأساس لحرية تكوين الأحزاب والجمعيات ، وهي المطالب الجمهوري بحرية الاجتماع ، وهي أهم الوسائل لحرية التعبير حيث تتقدم على وسائل الإعلام الأخرى ، وهي الداعي لحرية الأفراد والجماعة ، وهي أساس النظم الديمقراطية التي

يتمكن فيها الشعب من انتخاب ممثليه بحرية في مجالسه النيابية ، بعد أن تكون قد أسهمت في تكوين الرأي العام وتهذيبه ورفع مستواه السياسي والثقافي والمعنوي وفي مراقبة تصرفات السلطة أياً كانت وتحديد أخطائها وتقوية عناصرها الإيجابية (بشير، 1997: 12).

ويشير (موسى، 2009: 38) إلى أنه يجب أن تكون الصحافة حرة وليست هذه الحرية بقاصرة على الصحافة التي تستحقها بحكمتها وإنما هي حق للصحافة كما هي : رشيدة كانت أو طائشة، يجب أن تكون الصحافة حرة لأنها تعبر عن رأي الأمة بأسرها لأنها خلاصة أفكار الطبقة الجاهلة والطبقة المتعلمة وهي المرأة التي يرى كل انسان فيها نفسه بجانب غيره فيقارنها بمن سواه ويصدر حكمه بعد ذلك لأنها مطالبة بنشر كل ما يقال ويختلج الافكار حتى يتبين الخطأ من الصحيح والغث من السمين.

إن جميع الحريات التي تقرها النظم الدستورية لن تكون ذات فائدة للمجتمع إن لم تتضمن حرية للصحافة يتمتع بها الناس كافة لأنها الضمان الوحيد للحقوق العامة والحقوق الشخصية. كما وإن حرية الصحافة هي الأساس في مطالبة الأنظمة الاستبدادية لمنح الحريات المتعددة الاخرى للشعب وكسر جبروتها وتحطيم تعنتها (ابراهيم، 1997: 45).

إن حرية الكتابة وحرية القول هما الدعامتان اللتان ترتكز عليهما المدنية الصحيحة فإذا مست إحدهما بشيء خيف على المدنية الزوال وأصيب العدل في أكبر أركانها. فالصحافة وحدها هي التي تكشف الغطاء عن الحقيقة .. والصحافة وحدها هي التي تخرق الحجب وترشد كل

إنسان إلى واجبه ترشد النائب في مقعده والحاكم في منصبه والأفراد في أعمالهم. ولقد ظل موضوع حرية الصحافة من أهم القضايا الإعلامية، حيث جلبت انتباه واهتمام المختصين في مجال الإعلام والاجتماع والسياسة والقانون (عبد العال، 1994: 26).

. إلا أن هذه الحرية لم تكن لتمارس دون وجود عوامل مؤثرة على تحركها لا بل أنها الحرية الوحيدة التي تتعرض لكم هائل من العوامل من أجل كسر شوكتها وتلين موقفها وتسييرها حسبما يريد منها القابضون على السلطة، وهذه العوامل قد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية أو إدارية أو قانونية أو دستورية أو عسكرية أو دينية أو حزبية أو عرقية أو خارجية مثلما تتعرض الآن باسم ما يسمى بمكافحة الإرهاب (موسى، 2009: 38).

وإذا كانت الحريات الصحفية قد تعرضت لهذه العوامل منذ بدء نشأتها سواء في أوروبا أو أمريكا أو العالم الثالث فإنها بلاشك تعرضت لها أيضا في الوطن العربي .

كما تعرض الصحفيون العرب إلى الكثير من الضغوطات والتضييق والكبت والقسوة والسجن والغرامة لا بل وصل الأمر حتى إلى الإعدام ، كما تعرضت الصحف إلى التعتيل والمصادرة والالغاءات والغرامات المحجفة منذ بزوغ فجر الصحافة الأول في الوطن العربي ومنذ بدء القرن التاسع عشر حيث كان الاحتلال العثماني مروراً بالاحتلال الانكليزي والفرنسي والايطالي والاسباني والصهيوني الجاثم على صدور أبناء عمومنا في فلسطين حتى الآن بسبب مواقفها الوطنية والقومية المطالبة بالحريات العامة لأبناء الشعب العربي من نير الاستعمار

والاستبداد والهمجية والدكتاتورية والفردية على الرغم من أن أغلب الدساتير العربية تنص على ضمانات لحرية التعبير وحرية الصحافة وتلقي المعلومات سواء كانت في الاقطار العربية ذات النظم الديموقراطية أوالدكتاتورية، الملكية منها أوالجمهورية، الشمولية والتعددية (موسى، 2009 :38).

لكن الواقع والحقيقة عكس ذلك عند التطبيق، إذ إن هذه الضمانات ، غالبا ما تناقضت مع النصوص القانونية والنظم الإدارية ، فهناك ترسانة من القوانين التي تمنع حق التعبير وإصدار الصحف والرقابة عليها وتجزئ حبس الصحفي وتغريمه مثل قوانين الصحافة والنشر والمطبوعات والقوانين الجنائية ومحاصرة بترسانة اخرى من القوانين تعوق حركة الصحافة وحرية تدفق والحصول على المعلومات ونشرها ومعاقبة الصحف والصحفيين (صالح، 1991 :24).

عرفت الصحافة، بكسر الصاد، بأنها مهنة من يجمع الأخبار و الأراء و ينشرها في صحيفة أو مجلة (المعجم الوسيط، 1990: 221).

ويقال إن الصحافة هي مجمل المنشورات المطبوعة التي تظهر بشكل دوري يومي أو أسبوعي أو نصف شهري أو شهري وتكون إما صحافة رأي أو صحافة إعلام أو صحافة متخصصة أو تكون كل ذلك معا مع التشديد على غاية أساسية من هذه الغايات (وزارة الإعلام الكويتية : الكتاب السنوي، 1970: 12).

وعرفها (الساھر، 1976: 5) بمعناها الواسع بأنها تعني جميع الصحافة الجماهيرية أي الصحف (الجرائد) الدورية.

وقد عرف الشمري (1998: 13) الصحافة بأنها مطبوع دوري ينشر الأخبار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعملية والتقنية..الخ.

وتعني الصحافة في معناها الضيق الصحف والمجلات والنشرات و نحو ذلك (الشنوفي، 1988: 14)

والصحافة هي إحدى وسائل الإعلام وتتميز عن التلفاز و المذياع بأنها إعلام مقروء وأن هذا الإعلام يمكن متابعته دون تقيد بوقت أو مكان ويمكن إعادة الإطلاع عليه عندما تدعو الحاجة إليه وبسهولة (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995: 14).

والصحافة بمفهومها الحديث ومع التقدم التقني والعلمي أصبحت صحافة شعبية في متناول جميع طبقات الشعب و باتت تضطلع بدور أساسي ومهم حتى أطلق عليها لقب السلطة الرابعة فهي "تقوم بوظائف عديدة منها سياسية ومنها اجتماعية ومنها ثقافية ومنها نفسية ومنها إعلامية" لأنها قادرة على نشر الوعي بين صفوف الشعب وتعريفه بواقعه حاضره وماضيه ورسم مستقبله وفقاً لقدرته وآماله وقدرات أرضه بكل أبعادها (وزارة الإعلام الكويتية: الكتاب السنوي، 1970: 12).

وبالتالي فإن الباحث يرى أن للصحافة أربع معان أساسية ، وهي أن :

- الصحافة بمعنى الحرفة أو المهنة.
 - بمعنى المادة التي تنشرها الصحيفة كالأخبار و الاحاديث و التحقيقات الصحفية.
 - بمعنى الشكل الذي تصدر فيه الصحيفة.
 - بمعنى الوظيفة التي تؤديها في المجتمع الحديث كرسالة تستهدف خدمة المجتمع.
- إن الصحافة هي الضمانة التي تقدم لحرية التعبير وغالباً ما تكون تلك الحرية مكفولة من قبل دستور البلاد للمواطنين والجمعيات وتمتد لتشمل المنظمات بث الأخبار وتقاريرها المطبوعة. وتمتد الصحافة لتشمل جمع الأخبار والعمليات المتعلقة بالحصول على المعلومات الخبرية بقصد النشر. وفيما يتعلق بالمعلومات عن الحكومة فمن صلاحية الحكومة تحديد ما هي المعلومات المتاحة للعامة وما هي المعلومات المحمية من النشر للعامة بالاستناد إلى تصنيف المعلومات إلى معلومات حساسة وسرية للغاية وسرية أو محمية من النشر بسبب تأثير المعلومات على الأمن القومي. وتخضع العديد من الحكومات لقوانين إزالة صفة الحرية أو قانون حرية المعلومات الذي يستخدم في تحديد المصالح القومية (محمد ، 1993 : 43).

إن الصحافة بالنسبة للعديد من البلدان تعني ضمناً بأن من حق جميع الأفراد التعبير عن أنفسهم كتابةً أو بأي شكل آخر من أشكال التعبير عن الرأي الشخصي أو الإبداع. وينص الإعلان العالمي لحقوق الانسان أنه "لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير، ويتضمن هذا الحق

حرية تبني الأراء من دون أي تدخل والبحث عن وتسلم معلومات أو أفكار مهمة عن طريق أي وسيلة إعلامية بغض النظر عن أية حدود" (عبد الحميد، 1997: 56).

وعادة ما تكون هذه الفلسفة مقترنة بتشريع يضمن درجات متنوعة من حرية البحث العلمي والنشر والطباعة، أما عمق تجسيد هذه القوانين في النظام القضائي من بلد لآخر فيمكن أن تصل إلى حد تضمينها في الدستور. غالباً ما تغطي نفس القوانين مفهومي حرية الكلام وحرية الصحافة، ما يعني بالتالي معالجتها للأفراد والصحافة على نحو متساوٍ. وإلى جانب هذه المعايير القانونية، تستخدم بعض المنظمات غير الحكومية معايير أكثر للحكم على مدى حرية الصحافة في مناطق العالم. فمُنظمة صحفيون بلا حدود تأخذ بعين الاعتبار عدد الصحفيين القتلى أو المبعدين أو المهديدين ووجود احتكار الدولة للتلفزيون والراديو إلى جانب وجود الرقابة والرقابة الذاتية في الصحافة والاستقلال العام للصحافة وكذلك الصعوبات التي قد يواجهها المراسل الاجنبي. أما منظمة Freedom House فتدرس البيئة السياسية والاقتصادية الأكثر عمومية لكل بلد لغرض تحديد وجود علاقات تحد عند التطبيق من مستوى حرية الصحافة الموجودة نظرياً من عدمه. لذا فإن مفهوم استقلال الصحافة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم حرية الصحافة (العبد عاطف، 1976: 145).

وتتبع أهمية الصحافة باعتبارها سلطة رابعة لمقارنة الصحافة (الصحافة عموماً) بفروع الحكومة الثلاثة وهي: التشريعية والتنفيذية والقضائية. وقد أشار إدموند بروك بهذا الصدد:

"ثلاث سلطات تجتمع هنا تحت سقف في البرلمان، ولكن هناك في قاعة المراسلين تجلس السلطة الرابعة وهي أهم منكم جميعاً". إن تطور الإعلام الغربي كان موازياً لتطور الليبرالية في أوروبا والولايات المتحدة. وقد كتب فرد. س. سايبيرت في مقالة بعنوان النظرية الليبرالية لحرية الصحافة: "لفهم المبادئ التي تحكم الصحافة في ظل الحكومات الديمقراطية، ينبغي للمرء أن يفهم فلسفة الليبرالية الأساسية والتي تطورت طوال الفترة بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر". لم تكن حرية التعبير حقاً تمنحه الدولة بل حقاً يتمتع به الفرد وفق القانون الطبيعي. لذا كانت حرية الصحافة جزءاً لا يتجزأ من الحقوق الفردية للإنسان التي تدعمها الإيديولوجية الليبرالية. إن الفكرة الليبرالية للحرية تتمثل في الحرية السلبية أو بمعنى آخر على أنها الخلاص من الاضطهاد، حرية الفرد في التطور من دون معوقات. وتعتبر هذه الفكرة مضادة لبعض الفلسفات مثل الفلسفة الإشتراكية للصحافة (Edmond, 2003: 113).

وتختلف مهنة الصحافة عن غيرها من المهن الأخرى، ويأتي هذا الخلاف من طبيعة الوظائف التي تقوم بها الصحافة في المجتمعات. فهي التي - إلى جانب الصحافة الأخرى - تعلم أفراد المجتمع، وتخبرهم بأهم ما يجري في مجتمعهم، محللة هذه المجريات تارة، وشارحة لها تارة أخرى، وموضحة الأسباب التي أدت إليها، ومفسرة لخلفياتها التاريخية، وعواقبها المستقبلية، لتتجاوز بهذا مجرد الخوض فيما حدث في الماضي، أو ما يحدث في الحاضر؛ إلى التنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل، بوصفها إحدى وظائفها الحديثة. وسواء أقامت الصحافة بالأخبار أو

الإعلام، والشرح أو التفسير، فضلا عن التعليم والتسلية والترفيه وغيرها من الأدوار الأخرى، فإنها- منفردة أو مع غيرها من الوسائل الأخرى- هي التي تشكل الرأي العام حول موضوع من الموضوعات أو قضية من القضايا، وتحشد الأفراد حولها. ولهذه الاعتبارات مجتمعة أو منفردة وغيرها؛ تأتي ضرورة أن تستند الممارسات الصحفية إلى منظومة من المعايير الأخلاقية والقيم المهنية، وأن يحتكم الصحفيون في ممارساتهم الصحفية إلى هذه المعايير والقيم، كي تقوم الصحافة بوظائفها المجتمعية على نحو صحيح، يؤدي في نهاية المطاف إلى مصلحة المجتمع، ويساعد على تحقيق نهضته وتقدمه (النجار، 2008: 49).

وتجدر الإشارة إلى أن الأخلاقيات والقيم المهنية تمثل بالنسبة للصحافة أهمية تفوق ما تمثله اللوائح والقوانين، كما تحظى في نفوس الصحفيين المهنيين بمكانة أعلى من ما تحظى به هذه اللوائح والقوانين. فقد كشف الخبراء الأمريكيون المعروفون في هذا المجال عن الدور المركزي الأخلاقيات الإعلام بوصفها أهم القيم التي تحدد ممارسة الوظيفة الصحفية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعد إحدى الممارسات الصحفية الأبرز على مستوى العالم، وتحتل الامانة الصحفية مكانة خاصة في أخلاقيات الصحافة ومعاييرها المهنية، فهي بمثابة حجر الزاوية في هذا المجال، وعليها يترتب مدى إلتزام الصحفيين بالقيم الأخرى ومراعاتهم لها من عدمه. فمن الامانة الصحفية يأتي الصدق في نقل الاحداث والوقائع، ومراعاة التوازن في نقل

وجهاً نظر أطرافها الفاعلة، ونسبة التصريحات إلى أصحابها، وغيرها من المعايير الصحفية

الآخري (William, 2001: 61).

وتعرف أخلاقيات الصحافة بأنها مجموعة المعايير والقيم المرتبطة بمهنة الصحافة، والتي

يلتزم بها الصحفيون في عملية استقاء الأنباء ونشرها والتعليق عليها، وفي طرحهم لآرائهم،

وقيامهم بالوظائف الصحفية المختلفة. وتقوي هذه المعايير المهنية إحساس الصحفي بمسؤوليته

الاجتماعية أثناء قيامه بعمله الصحفي (النجار، 2008: 53).

إن مهنة الصحافة محكومة في الأساس بمجموعة من الاخلاق العامة، مثل: الصدق

والشرف والنزاهة وغيرها من الاخلاقيات الآخري التي تهدف إلى تحسين الأداء الإعلامي،

وقيام الصحافة برسالتها لما فيه صالح المجتمع الذي تؤدي وظائفها فيه. وهذه الاخلاقيات لا

تخص مجتمعاً دون آخر، فهي بمثابة مبادئ عامة، يشترك الصحفيون في كثير منها، مثل ضرورة

توفر عنصر الإنصاف، وعدم الإنحياز، كما أن هناك مبادئ مشتركة توجه جميع الصحفيين

لكي يقوموا بعملهم على النحو المطلوب، ويؤدوه بالطريقة الصحيحة، ولكي تقوم الصحافة

بوظائفها على نحو إيجابي ومسؤول؛ فإن هناك ثلاث مسؤوليات أساسية لا بد من الوفاء بها،

وهي: مسؤولية الإعلامي إزاء المجتمع العام من ناحية؛ ومجتمعه المحلي من ناحية أخرى،

وذلك من خلال إتاحة المعلومات للرأي العام، وعدم إلحاق الضرر بالآخرين، ومسؤوليته

تجاه نفسه من خلال أدائه للرسالة الإعلامية بأقصى قدر من: الدقة والأمانة والصدق

والموضوعية ، ولما يعتقد أنه في صالح المجتمع ، ويؤدي إلى نهضته وتطوره قد يبدو الخوض في مدى حاجة المؤسسات الصحفية والصحفيين ، والمجتمع بوجه عام ، إلى ميثاق شرف صحفي هو من نافلة القول ، فهذه المواثيق هي عرف صحفي عالمي متبع ، وقد مضى على ظهورها حتى اليوم فترة ليست بالقصيرة ، كما سبقت الإشارة إليه ، ومن ثم فهي قد استقرت اليوم في وجدان الممارسة الصحفية العالمية ، وأصبحت ولو قولاً متداولاً في مختلف البيئات الصحفية ، وقد يكون من غير الوارد عدم معرفة الصحفيين بها ؛ فضلاً عن سماعهم بها ، وبخاصة منهم القادمون من كليات الإعلام وأقسامه المختلفة ، أو من التحق منهم بدورات متخصصة في هذا المجال ، أو خضع لتدريب متخصص (الجمال ، 2001 : 76).

هذا وتحتاج المؤسسات الصحفية والصحفيين ، والمجتمع بوجه عام ، إلى ميثاق شرف صحفي ، فهذه المواثيق هي عرف صحفي عالمي متبع ، وقد مضى على ظهورها حتى اليوم فترة ليست بالقصيرة ، كما سبقت الإشارة إليه ، ومن ثم فهي قد استقرت اليوم في وجدان الممارسة الصحفية العالمية ، وأصبحت متداولة في مختلف البيئات الصحفية ، وقد يكون من غير الوارد عدم معرفة الصحفيين بها ؛ فضلاً عن سماعهم بها ، وبخاصة منهم القادمون من كليات الإعلام وأقسامه المختلفة ، أو من التحق منهم بدورات متخصصة في هذا المجال ، أو خضع لتدريب متخصص. غير أن الممارسات العالمية والعربية تقول لنا غير ذلك ، فمهما كانت هذه المواثيق مستقرة في التراث الصحفي العالمي ، وتجد صداها اليوم في الممارسات الصحفية

المحترفة، فإن هناك بعض الخصوصيات التي تظل في حاجة إلى أخذها بعين الاعتبار في هذا المجال، ومن ثم فإن إنجاز أي عمل من هذا النوع يعد إحدى الإضافات الهامة، وأحد جوانب التميز التي تحسب للمؤسسات الإعلامية والصحفية (النجار، 2008: 53).

ومن جانب آخر أشار "كبير مديري الأخبار" بشبكة ال"سي إن إن" إلى وجود سبب في كل يوم تقريبا يدعو إلى مراجعة بعض المعايير والممارسات، منوها في هذا الخصوص إلى وجود ثلاثة وثائق منفصلة تنظم العمل الصحفي في هذه الشبكة، أحدها: ميثاق أخلاقيات العمل، والثاني: معايير العمل، والأخير: يحدد أسلوب الممارسة المهنية Style Book (جوردان، 2004: 81).

وتؤكد المواثيق الصحفية على أهمية الأمانة الصحفية في سياق علاقتها بعدد من القيم الصحفية وأخلاقياتها الأخرى، مؤكدة على عدم الخلط أو التداخل بين ضرورة مراعاة هذه القيم من ناحية؛ وبين ممارسة الحرية من ناحية أخرى. وفيما يلي بعض ما ورد في هذه المواثيق في سياق الأمانة الصحفية (الجمال، 2001: 77-78):

1. ينص ميثاق شرف الفيدرالية الدولية للصحفيين على استخدام الصحفي لوسائل مشروعة للحصول على الأنباء أو الصور أو الوثائق، ويعتبر تجاوزاً مهنياً خطيراً قيام الصحفي بأي من الانتحال، التفسير بنية السوء، الافتراء، الطعن، القذف، الإتهام على غير أساس.

2. ورد في البيان الصادر عن جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية بأن الصحافة تتطلب من الذين يمارسونها ألا يكونوا مجتهدين وذوي معرفة فحسب؛ بل وأن يحاولوا الوصول إلى مستوى من الأمانة والكرامة، بما يتفق مع الإلتزام الفريد للصحفي.

3. أما ميثاق الصحفيين العرب فيذهب إلى أن أول واجبات الصحفي وأهمها البحث عن الحقيقة وتحري الدقة، وتحمل مسؤولية الرسالة الإعلامية الصادقة، والإلتزام بأمانة المهمة وشرف المهنة على أسس ميثاق الشرف الصحفي العربي، وتحكيم الضمير المهني وأخلاقيات العمل الصحفي وتقاليده، واحترام القانون العادل، وأحكام القضاء النزيه، مؤكداً على أن سر المهنة؛ يظل قائماً في ضمير الصحفي الملتزم بالقوانين، ومواثيق الشرف المهنية.

4. انتهى المؤتمر العاشر لاتحاد الصحفيين العرب بالقاهرة المنعقد في شهر أكتوبر من عام 2004 إلى أن الحرية المطلقة، تقود حتماً إلى الفوضى المطلقة، والحرية المسؤولة أمام القانون العادل والضمير المهني السليم هي التي تؤسس لمجتمع التقدم والعدل والمساواة والاستنارة والديمقراطية.

5. ورد في مشروع ميثاق الشرف الصحفي اليمني بأن إنتاج الصحفي يجب أن يكون أصلياً، وتعد سرقة مقالات وأخبار الغير، أو أجزاء منها خرقاً مهنياً جسيماً. وفيما يتعلق بالاقتباس أوضح المشروع بأنه يجب أن يكون دقيقاً، وليس تقريبياً، وأن تكون الكلمات بين علامتي اقتباس كما هي مرادة أو مكتوبة بالتحديد.

إن التشريعات القانونية في الوطن العربي كانت تكبل حرية الصحافة من خلال كثرة القيود والتعسف في استعمال الحق، وإخفاق هذه التشريعات في خلق موازنة بين الحق الدستوري الكافل لحرية الصحافة وحق المجتمع العربي في صحافة حرة وموضوعية، كما أن كثيراً ما تفسر هذه التشريعات حسب أهواء المعنيين بفرضها وتطبيقها بما يلحق الضرر بالصحفيين والصحف (الدين، 2004: 16).

ينتهج الإعلام الكويتي سياسة مرنة ومنفتحة داخلياً وخارجياً ويقوم على مبادئ التعاون والاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الآخرين من الدول المتعامل معها والسياسة الإعلامية ترسم بجهود جماعية يراعي التنمية الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية بعيداً عن التشنجات.

وحرية الصحافة في الكويت مكفولة، ومن حق طرح الجميع ما لديهم من آراء في سبيل الوصول إلى الهدف والغاية التي هي مصلحة الكويت (وزارة الإعلام الكويتية، الكتاب السنوي، 1970: 12). وبالعودة إلى الدستور نجد ما ينص على أن الكويت دولة عربية ذات سيادة وأن شعب الكويت جزء من الأمة العربية ودين الدولة السلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ولغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية وأن الكويت إمارة وراثية نظام الحكم فيها ديمقراطي السيادة فيها للأمة مصدر السلطات جميعاً وأن العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين (الصراعوي، 1988: 24).

والكويت كدولة حديثة عرفت الصحافة منذ بدايات هذا القرن ويعزو أحد الباحثين أسباب تأخر إنطلاقة الصحافة الكويتية عن مثيلاتها في الدول العربية الاخرى إلى " أن المجتمع كان صغيراً يعبر عن الاسرة الواحدة التي يعرف كل فرد فيها صاحبه وكانت الأخبار تنتشر بين المواطنين عن طريق الاجتماعات في الديوانيات .

وبالنسبة للأخبار الخارجية فتصل عن طريق الصحافة العربية التي تصل متأخرة، فيبروت والحرب الأهلية في لبنان وهذه النهضة الصحفية ظاهرة مستوردة من أقطار عربية ذات إمكانات و طاقة فنية أكثر وذات كفاءات بشرية متدربة وقد إلتقت الكفاءات مع الإمكانيات مع الرغبة والاهتمام الذاتي لدى بعض الأفراد أو التيارات سواء كانت تيارات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية (الصراعوي، 1988: 24).

ويرجع (الحداد، 1993: 85) ظروف نشأة الصحافة في الكويت وسائر أقطار الخليج وشبه الجزيرة العربية، إلى عوامل "سياسية وطنية أكثر منها عوامل إخبارية، وذلك أن معظم هذه الاقطار تعيش من الناحية الإخبارية على صحافة البلدان العربية الاخرى المتقدمة صحافياً، بيد أن الدوافع الوطنية والرغبة التي تعتمل في نفوس أبناء هذه الاقطار في رفع مستوى أقطارهم وتحسين أحوالهم ومسايرة النهضة في البلاد العربية الاخرى المتقدمة، هي التي أملت على رواد الصحافة الوطنية إصدار صحف محلية خاصة ، تعبر عن أمانى الشعب ومصالحه".

ولعل ظهور النفط أسهم إلى حد بعيد في تطور وتقدم الصحافة في الكويت "فقفزت الصحافة قفزة نوعية من صحافة مبتدئة شعبية إلى صحافة متقدمة (وزارة الإعلام الكويتية، 1994: 23). ووصفها الدكتور بشير العريضي المستشار بالديوان الأميري بأنها غنية أنيقة مع فائض في عدد الصحف والملاحق وإعلانات الوفيات، وهي صحافة تنشر في الكويت، ولكنها ليست كويتية، غنية بدورها ومطابعها وأجهزتها ومالكيها ودعم الدولة لها والمساحات التي يشغلها الإعلان، وهي أنيقة في طباعتها وإخراجها وتنوع موادها بالرغم من الإخطاء الكثيرة في الطباعة وعدم الدقة في نقل الخبر (الوقيان، 1994: 19).

وتتفق المصادر الكويتية المختلفة على أن نشأة الصحافة الكويتية ترجع إلى عام 1928م، حين أصدر الشيخ عبدالعزيز الرشيد مجلة "الكويت" الشهرية من العاصمة المصرية، القاهرة، لتكون أدواته في الدعوة إلى التجديد والاصلاح (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995: 14) بعد أن اتقن اللغة العربية والدين وتحمس لنشر الثقافة بين الناس (وزارة الإعلام الكويتية: الكتاب السنوي، 1970: 12).

وبصدور مجلة الكويت الشهرية يورخ للكويت أنها أول من عرف الصحافة في منطقة الخليج، وكان طابعها ثقافياً دينياً وأدبياً (الصراعوي، 1988: 24). ويلاحظ من خلال متابعة موضوعات المجلة أن اهتمامها كان منصباً "على الدين ورد الشبهات عنه"، وكذلك الاخلاق وقضية القديم والجديد (الحداد، 1993: 85).

ونلاحظ أيضا أن عبد العزيز الرشيد، رئيس تحرير المجلة ومديرها المسؤول، وصف موضوعات وأبحاث العدد الأول الصادر في رمضان 1928م، بأنها متنوعة ومختلفة " ينتقل قارئها من فائدة تاريخية إلى أدبية ومن مسألة دينية إلى علمية، ومن بحث أخلاقي إلى موضوع إجتماعي، إلى كل ما تتوحى فيه الفائدة واللذة (وزارة الإعلام الكويتية، 1994: 23).

وبهذا نستنتج أن الصحافة الكويتية نشأت نشأة دينية وثقافية وأدبية، وهو "ما تميزت به الصحافة في الكويت والخليج في طور النشأة (الوقيان، 1994: 19).

ولم تعمر مجلة الكويت كثيراً، فلم تكد تمضي سنتان على تاريخ صدور العدد الأول منها، حتى توقفت عن الصدور، بعد أن رحل صاحبها إلى البحرين ثم إلى أندونيسيا. ويعزو بعض الباحثين توقف المجلة عن الصدور إلى أسباب مادية (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995: 14) إذ لم يكن من السهل طباعة الطبعة الأولى للمجلة في الكويت في ظل الظروف الثقافية والسياسية والمعيشية الصعبة التي سادت منطقة الخليج قبل اكتشاف النفط أن تستمر وتتطور (وزارة الإعلام الكويتية: الكتاب السنوي، 1970: 12).

وفي اندونيسيا تمكن عبد العزيز الرشيد بالمشاركة مع يونس البحري العراقي الجنسية من إصدار مجلة "الكويت والعراقي" في جمادى الأولى من عام 1931م، وبالرغم أن عبد العزيز الرشيد لم يكن المتصرف الوحيد في المجلة، إلا أنها كانت "لا تختلف في طبيعتها ومضمونها وتحريرها عن مجلة الكويت، التي كان عبد العزيز الرشيد منفرداً في تحريرها وإخراجها (الصرعاوي، 1988: 24).

واستمرت المجلة بالصدور مدة ست سنوات ، كمجلة شهرية ، تصدر في السنة الواحدة عشرة أعداد جاء على غلافها أنها مجلة دينية أدبية أخلاقية تاريخية مصورة ، وحافظت المجلة على صدورها بانتظام حتى توفي الشيخ عبد العزيز الرشيد في سنغافورة في 3 فبراير 1938 م .

وفي أثناء وجود الشيخ الرشيد في أندونيسيا أصدر مجلته الثالثة في مارس 1933م ، وأسمها " التوحيد" ، وكتب على غلافها أنها "جريدة دينية أخلاقية ادبية تصدر في الشهر مرة مؤقتا " . وصدر من الصحيفة أحد عشر عدداً ثم توقفت عن الصدور .

أما نوعية المجلات التي أصدرها عبد العزيز الرشيد ، فقد كانت " دينية ثقافية اجتماعية (الحداد، 1993 :85).

وفي عام 1950م ، أراد يعقوب عبد العزيز الرشيد أن يعيد إصدار مجلة الكويت التي كان والده يصدرها ، فأصدر منها بعض الأعداد بصفحات بلغ عددها 34 صفحة ، ولكن إصدار هذه المجلة ، لم يدم طويلاً ، وتوقفت لظروف اقتصادية.

وبعد وفاة الرشيد وتوقف مجلاته عن الصدور ران صمت كئيب على الكلمة المطبوعة أكثر من خمسة عشر عاماً إلى أن صدر العدد الأول من مجلة البعثة في ديسمبر 1948م ، وكانت البعثة بداية لغيث بدأ قطراً ثم انهمر" (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995: 14) وكانت "البعثة هي المدرسة التجريبية الكبرى للصحافة الكويتية ... وهي الأم الروحية لها (وزارة الإعلام الكويتية: الكتاب السنوي، 1970: 12)، وكانت البعثة تصدر في مصر لعدم توفر المطبعة في

الكويت، وكان عبارة عن نشرة ثقافية يصدرها بيت الكويت في مصر، واستمرت المجلة بالصدور شهرياً إلى أن توقفت بعد نحو ثماني سنوات ، وذلك في عام 1954م.
وتذكر المصادر أن مجلة البعثة تشكل مرجعاً أساسياً لمن يريد أن يبحث عن تاريخ الحركة الأدبية والفكرية في الكويت لأنها تضمنت نماذج فكرية متقدمة لما كتبه الأقلام الكويتية الشابة في ذلك الوقت.

وبعد "البعثة" ظهرت مجلة "كاظمية" في يوليو 1948، وهي أول مجلة كويتية تصدر من الكويت وتطبع فيها ، وكانت مجلة شهرية تبحث في الأدب والعلوم والفنون والاجتماع ، وبعد تسعة أعداد توقفت "كاظمية" عن الصدور ،

وما هو جدير بالملاحظة ، أن الصحافة الكويتية في العشرينات وحتى الأربعينات ، خرجت من ديار العروبة والاسلام ، إلى أن جاءت مجلة «كاظمة» حيث تولى إصدارها عبد الحميد الصانع وعبد الصمد تركي جعفر وأحمد زين السقاف ، وتزامنت مع وصول أول مطبعة «دائرة المعارف» ، وهو ما كانت تفتقر إليه الكويت ، واستمرت بالصدور لغاية شهر مارس لسنة 1949 حيث توقفت بعد ذلك ، بسبب كونها شهرية ، وغلب طابع الاسماء غير الكويتية عليها.

ثم توالي بعد ذلك إصدار عدد من الصحف منها "الكويت اليوم" الجريدة الرسمية التي اصدرتها دائرة المطبوعات والنشر في 1954/12/11م، وكانت جريدة أسبوعية تصدر صباح كل يوم أحد ، ثم ظهرت جريدة "الفجر" الأسبوعية عام 1955م ، ثم " الشعب " الأسبوعية في عام

1957م، " إلا أن هذه الصحف كانت إشراقات لعمل إعلامي شق الطريق فأنار العقول ، لكنه كان مؤقتا ينقطع مع انقطاع صاحبه أو إنتقاله (الصرعاوي، 1988: 24).

وفي 11 ديسمبر 1954م ، صدر العدد الأول من الجريدة الرسمية تحت اسم " الكويت اليوم " ، وذلك من أجل نشر الإعلانات الحكومية والقوانين التي تسنها الدولة ، وكانت الحاجة تحتم إنشاء دائرة المطبوعات والنشر " بتاريخ 13 ديسمبر 1954م، وعهد إليها مهمة إصدار الجريدة الرسمية والإشراف على المطبعة اللازمة لطباعتها .

وبعد أن باشرت الدائرة بمهامها وبدأت "تشق طريق دورها الإعلامي وتستكمل بقية أقسامها، بدأت أيضا بالتفكير في إصدار مجلة أدبية علمية ثقافية (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995: 14). أطلق عليها اسم مجلة "العربي" ، وصدرت في ديسمبر 1958م، لتكون أول مجلة كويتية شهرية تصدرها الدائرة في تاريخها.

لقد اعتبرت مرحلة الخمسينات المخاض الحقيقي لنشوء الصحف الحديثة بمعناها الشائع في حينه نذكر منها:

الكويت: وهي مجلة شهرية أعاد إصدارها يعقوب عبد العزيز الرشيد تكريماً لوالده وصدرت لمدة ستة أشهر.

الفكاهة: صدرت عام 1950 وكان يرأس تحريرها فرحان راشد الفرحان.

البعث: مجلة شهرية ثقافية صدرت عام 1950 استمرت لمدة 3 أشهر.

إلىقظة: مجلة طلابية صدرت عام 1952.

الرائد: مجلة شهرية اهتمت بمعالجة الأوضاع الاجتماعية 'صدرها نادي المعلمين عام 1952 واستمرت لغاية 1954.

الايماذ: مجلة شهرية ، عنيت بالشؤون السياسية والاجتماعية ، أصدرها النادي الثقافي القومي عام 1953 وبقيت لغاية 1955.

الارشاد: اصدرتها جمعية الإرشاد الإسلامية عام 1953.

الكويت اليوم: جريدة أسبوعية ، وهي الجريدة الرسمية للكويت ، صدرت عام 1954 ومازالت تصدر حتى الآن .

الرائد الاسبوعي: أسبوعية جامعة ، أصدرها نادي المعلمين عام 1954 وتوقفت عام 1956.

العربي: مجلة شهرية عامة ومنوعة صدرت عام 1958 ولا تزال.

وغيرها من الاسماء التي لا تسمح المساحة بتعدادها ، لكن نتوقف عند مطبوعتين صدرتا في الخمسينات لما لهما من تأثير وحضور مميزين. **الأولى**، مجلة «الفجر» التي صدر العدد الأول منها يوم 2 فبراير 1955، معبرة عن «نادي الخريجين» الذي يشكل أعضاؤه النخبة الثقافية والسياسية في الكويت.

هذه المجلة توقفت عن الصدور بعد 17 عدداً وبقيت محتجبة ما يقارب ثلاث سنوات ، إلى أن عادت عام 1958، وسبب التعطيل هذا يعود إلى قانون المطبوعات الذي اشترط «تفرغ» رئيس

التحرير للعمل الصحفي، وهو ما كان مجالاً للنقد، بسبب صعوبة تنفيذه، كون الصحافة في ذلك الوقت غير منتمية إلى أحزاب، ولم تتوافر لها مجالات الدعم المادي، حيث تحولت إلى عبء على صاحبها.

إتخذت المجلة موقفاً واضحاً حيال الحريات القومية العربية وشنّت أعنف هجوم على معاهدة الحماية البريطانية، كعنوان لها نشرته بتاريخ 13 مايو 1958 «المعتمد يهين الكويت حكومة وشعباً. إلى متى تستمر معاهدة الحماية»؟

وفي عدد 13 مايو 1958 أيضاً، كتبت تحت عنوان بارز «شعب لبنان يخوض غمار ثورة دامية ضد حكامه الطغاة» وطالبت أكثر من الانضمام إلى مصر وسورية في دولة الوحدة ورفعت شعار «هذا بترولكم يا جمال» إشارة إلى جمال عبدالناصر.

وما يستحق الإشارة إليه هو بيت الشعر العربي الذي كان يتصدر صفحتها الأولى بجانب الاسم وهو: إذا كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم.

وفي عدد أكتوبر 1958 تحت عنوان عريض ورئيسي طالبت بالانضمام للجامعة العربية.

المطبوعة الثانية وهي مجلة «الشعب» والتي لم تعمر أكثر من سنة، إذ صدر العدد الأول منها عام 1957 في الخامس من ديسمبر احتجاجت عقب العدد الذي ظهر يوم أول فبراير عام 1959.

صدرت هذه المجلة في مرحلة المد القومي وسط ارهاصات سادت شعوب المنطقة العربية في مختلف أقاليمه بالتطلع إلى الحرية والاستقلال ، لذلك سعت للتعبير عن رؤية مثقفي الكويت تجاه الدعوة إلى القومية والانتماء لهذه الأمة.

وكانت التسمية «الشعب» الهدف الذي عملت من أجله إلا وهو العودة إلى القومية العربية.

ترأس تحريرها الكاتب خالد خلف ، الذي يمكن إعتباره من أوائل الصحافيين المتفرغين للعمل الصحفي في الكويت.

وتوقفت «الشعب» كما توقفت «الفجر» ، ليس فقط لأسباب مالية ، بل للشروط التي وضعها قانون المطبوعات الجديد الذي فرض «التفرغ» لرئيس التحرير ، وهذا يعتبر من العوائق التي واجهت صحافة الخمسينات.

حول تلك الواقعة تورد «الموسوعة الكويتية» عن أسباب التوقف وعدم الصدور بالنص «أغلقت جميع الاندية في 3 فبراير 1959، وشمل ذلك تعطيل جميع الصحف في الكويت ، وقد مهد لذلك التعطيل بيان موجه من أمير البلاد آنذاك — الشيخ عبدالله السالم — يبيث فيه إلى أن الحرية والديموقراطية المتوفرة قد استغلت أسوأ استغلال ، لدرجة التطاول على ذات الامير» ، وقد سمح بعد ثلاث سنوات بإصدار الصحف وفتح الأندية.

وفي هذا الصدد هناك من يعتقد بأن التوقف كان حصرًا بالصحافة «الشعبية»: بينما بقيت مجلات مثل «العربي» و«حماة الوطن» و«المجتمع» التي كانت تصدرها دائرة الشؤون الاجتماعية وأن الصحف عاودت الصدور مع إقرار الدستور ووضع القوانين المنظمة فيما بعد.

يمكن القول أن صحافة الخمسينات، خلت من صحف يومية، لكنها كانت تعبر عن معظم التوجهات الفكرية القومية منها والإسلامية والحكومية بالطبع.

وفي كتاب «الصحافة العربية: نشأتها وتطورها» يرى مروة (1961) أن نشأة الصحافة في الكويت والبحرين وسائر أقطار الخليج العربي وجنوبي شبه الجزيرة العربية تعود إلى عوامل سياسية وطنية أكثر منها إلى عوامل إخبارية. بيد إن الدوافع الوطنية والرغبة التي تعتمل في نفوس أبناء الأقطار في رفع مستوى أقطارهم وتحسين أحوالها ومسايرة النهضة في الأقطار العربية المتقدمة، هي التي أملت على رواد الصحافة الوطنية إصدار صحف محلية خاصة لتعبر عن آماني الشعب ومطامحه. ولهذا منيت صحف أقطار الخليج بالضغط والتعطيل والإندثار أغلب الأحيان وبعد ذلك، ومع بداية عهد الاستقلال في مطلع عام 1961م، أصدرت وزارة الإعلام الكويتية مجلة "الكويت"، وكذلك سلسلة "المسرح العالمي في عام 1969، ثم "عالم الفكر" في ابريل 1970م، وهي فصلية الصدور، وكذا "سلسلة المسرح".

لقد مرت مسيرة الصحافة الكويتية بأربع مراحل أساسية (وزارة الإعلام الكويتية:

الكتاب السنوي، 1970: 12):

المرحلة الأولى وتعرف بمرحلة النشأة ، وهي المرحلة التي تلت الصدور أول صحيفة كويتية على يد الشيخ عبد العزيز الرشيد في شهر رمضان 20 يونيو 1961م.

وهذه المرحلة شكلت "مخاضاً حقيقياً لولادة الصحف في الكويت (الصرعاوي، 1988: 24)، وأنها "تتسم بالرؤية البعيدة إلى أهمية وجود وسيلة إعلامية كويتية، كأداة تعبير وتوجيه من داخل الكويت، لرجال يتطلعون بحق نحو العروبة، وينفعلون سلباً وإيجاباً بما يجري" (الحداد، 1993: 85) من حولهم .

ويصف بعض الباحثين صحافة هذه المرحلة بأنها " كانت صحافة أدبية ثقافية أكثر منها صحافة سياسية إخبارية وإن كانت في البداية " بعيدة كل البعد عن الخبرة الفنية والقدرة المالية (الصرعاوي، 1988: 24).

أما **المرحلة الثانية** فهي التي عرفت بمرحلة الاستقلال، لأنها المرحلة التي بدأت بإعلان إستقلال الكويت في 19 يونيو 1961م ، واستمرت حتى نهاية العقد السابع من هذا القرن . وتتميز هذه المرحلة بأنها حظيت بعناية رسمية مباشرة ، بعد أن أولت الحكومة الكويتية الإعلام عامة والصحافة خاصة اهتماماً كبيراً . فقد "أصبحت الصحف من المؤسسات التي توليها الدولة حقها من الرعاية والاهتمام، وتنال من الدولة دعماً مالياً وإشرافاً حقيقياً (وزارة الإعلام الكويتية: الكتاب السنوي، 1970: 12).

وأصدرت الحكومة قانون رقم (3) لسنة 1961م، يعرف بقانون المطبوعات والنشر، ويحدد حرية الطباعة والنشر ويضمن حريتها في حدود هذا القانون. وتعتبر المصادر " أن صحيفة الرأي العام التي صدرت في 16 ابريل 1961م، هي البداية الحقيقية للصحافة بمفهومها العصري، وإن بدأت اسبوعية، ثم توقفت شهرين، لكنها ما لبثت أن عادت قوية، بل صارت يومية أيضاً... وقد يعني هذا أن الدولة الجديدة، بدأت تنظر إلى الصحافة نظرة جديدة أيضاً، ورأت أن من واجبها أن تعينها وتيسر لها سبل الاستمرار (الصراعواي، 1988: 24).

أما **المرحلة الثالثة** فهي مرحلة النهضة، وهي المرحلة التي " تبدأ في السبعينيات بصدور عدد من الصحف اليومية على شكل مؤسسات كاملة الامكانيات، وبهيئات تحرير متعددة الانتماءات السياسية والكفاءة الفنية، وهي ذات سمة تجمعية على شكل أسر ذات نفوذ اقتصادية وتجارية، وهي على شكل شركات مساهمة محدودة أو مقفلة وهذه المرحلة هي النمو الوطني والقومي، وإزدهار حركات التحرير الوطني وخارج الوطن العربي، كما تعتبر مرحلة السبعينيات مرحلة النمو الاقتصادي والإزدهار المالي الذي يعتبر سوق المناخ من أبرز معالمها وأكثرها تأثيراً في الحياة الكويتية (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995: 14).

أما **المرحلة الرابعة** التي تحدث عنها الباحثون كانت مرحلة الازدهار، وهي فترة الثمانينيات حين "أدخلت المؤسسات الصحفية أحدث الآلات الفنية والكمبيوتر، وأقامت مجتمعات صحفية ضخمة على أسس معمارية حديثة، ويضمها جميعا شارع الصحافة في منطقة

الشويخ، وتتسم هذه المرحلة بالتنافس الفني، والتطور التقني والمتابعة الإعلامية سياسياً واقتصادياً والمتابعة لصحافة الكويت في هذه المرحلة يجد حشداً من التقارير السياسية والاقتصادية والمقابلات الصحفية والندوات الفكرية، كما نشهد حالة من الإبداع الفني في الإخراج والإبراز، وقد ساعدها على ذلك توفر الخبرة الفنية العربية، وبخاصة بعد الحصار الإعلامي للمؤسسات الإعلامية في بيروت أثر الغزو الصهيوني عام 1982م، وعلى أثر الحرب الأهلية" (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1995: 14) التي دارت رحاها على الأرض اللبنانية منذ إبريل 1975م.

وقفزت الصحافة الكويتية في هذه المرحلة "قفزة سريعة لم تكن تخطر على بال من سبقوها في هذا المضمار بشروط بعيدة لا من ناحية الكم فقط، ولكن من حيث الكيف أيضاً، كما أنها لم تكن تخطر على بال أصحاب هذه القفزة، ولكن من يعرفون ما تفعله الأموال من عجائب لا يستغربون ما يحدث (وزارة الإعلام الكويتية: الكتاب السنوي، 1970: 12).

وفي هذه المرحلة أصبحت صحافة الكويت عالمية في خدمتها وتغطيتها الإعلامية، إضافة إلى أنها تشترك في معظم الوكالات العالمية للأنباء، وتعدد مراسلوها ومندوبوها في العالم، وانتقلت إلى الكويت معظم الخبرات الصحفية العربية بعد حصار بيروت والحروب الأهلية في لبنان، وهذه النهضة الصحفية ظاهرة مستوردة من أقطار عربية ذات إمكانات وطاقات فنية أكثر، وذات كفاءات بشرية متدربة، وقد التقت الكفاءات مع الامكانيات مع الرغبة والاهتمام الذاتي

لدى بعض الأفراد أو التيارات، سواء أكانت تيارات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية (الصراعي، 1988: 24).

وبهذا تعتبر الصحافة الكويتية في مصاف الدولة العربية شفافية وحرية، ففي عام 2007 صنفت ثانياً على دول المنطقة في الشفافية الإعلامية، ووفقاً لتقرير منظمة مراسلون بلا حدود عام 2009 فإن الكويت تقع في المرتبة 60 محتملة المركز الأول في حرية الصحافة في منطقة الشرق الأوسط (العارضي، 2010).

وإجمالاً يمكن القول أن هناك العديد من الصحف اليومية والأسبوعية وكذلك المجالات الأدبية والثقافية التي تصدر في الكويت، ولدى تلك الصحف والمجلات مواقع على الإنترنت باللغة العربية، وبعضها يصدر صحفاً باللغة الإنجليزية. إلا أن وحتى فترة قريبة كان متوقف إعطاء تراخيص لإصدار صحف جديدة، لكن بعد أن تم إقرار قانون الصحافة سنة 2006 تم فتح الباب أمام إعطاء تراخيص إصدار الصحف وذلك حسب القانون. ومن أشهر الصحف اليومية والمجلات والصحف الأسبوعية والشهرية الصادرة في الكويت، هي: جريدة الوطن (يومية)؛ وجريدة الرأي (يومية)؛ وجريدة القبس (يومية)؛ وجريدة الأنباء (يومية)؛ وجريدة السياسة (يومية)؛ وجريدة الجريدة (يومية)، وجريدة النهار (يومية)؛ وجريدة الشاهد (يومية)؛ وجريدة عالم اليوم (يومية)، وجريدة الدار (يومية)، وجريدة الوسط (يومية)، وجريدة الحرية (يومية)، وجريدة الصباح (يومية)؛ وجريدة كويت تايمز باللغة الإنجليزية (يومية)؛ ومجلة العربي (شهرية)؛ ومجلة

الكويت (شهرية)؛ ومجلة عالم الفكر (فصلية)؛ وجريدة الطليعة (أسبوعية)؛ وجريدة الخليج (أسبوعية)؛ ومجلة الفرقان (أسبوعية)؛ ومجلة المجتمع (أسبوعية).

(2-4) : نظريات الإعلام

يقصد بنظريات الإعلام خلاصة نتائج الباحثين والدارسين للاتصال الانساني بالجماهير بهدف تفسير ظاهرة الاتصال والإعلام ومحاولة التحكم فيها والتنبؤ بتطبيقاتها وأثرها في المجتمع ، فهي توصيف النظم الإعلامية في دول العالم على نحو ما جاء في كتاب نظريات الصحافة الأربع لبيترسون وشرام.

ويرى (الدليمي ، 2011 : 49 – 56) هناك علاقة بين نظريات الإعلام وفلسفة الإعلام ففلسفة الإعلام هي بحث العلاقة الجدلية بين الإعلام وتطبيقاته في المجتمع ، أي تحليل التفاعل بين أسس الإعلام كعلم وبين ممارساته الفعلية في الواقع الاجتماعي ، ويرى النظريون أن نظريات الإعلام جزء من فلسفة الإعلام ، لأن فلسفة الإعلام أعم واشمل من النظريات ، وكثيرا ما شاع استخدام نظريات الإعلام باعتبارها فلسفة الإعلام أو مذاهب الإعلام ، ولكن في واقع الأمر أن استخدام تعبير نظريات الإعلام كان في مجمله انعكاسا للحديث عن أيديولوجيات ومعتقدات اجتماعية واقتصادية أو الحديث عن أصول ومنابع العملية الإعلامية(مرسل ، ومستقبل ، ووسيلة ... الخ). وترتبط النظريات بالسياسات الإعلامية في المجتمع ، من حيث مدى التحكم في الوسيلة

من الناحية السياسية ، وفرص الرقابة عليها وعلى المضمون الذي ينشر أو يذاع من خلالها ، فهل تسيطر عليها الحكومة أم لها مطلق الحرية أم تحددها بعض القوانين.

1. نظرية السلطة

ظهرت هذه النظرية في إنجلترا في القرن السادس عشر ، وتعتمد على نظريات أفلاطون ومكيافيللي ، وترى أن الشعب غير جدير على أن يتحمل المسؤولية أو السلطة فهي ملك للحاكم أو السلطة التي يشكلها. وتعمل هذه النظرية على الدفاع عن السلطة ، ويتم احتكار تصاريح وسائل الإعلام ، حيث تقوم الحكومة على مراقبة ما يتم نشره ، كما يحظر على وسائل الإعلام نقد السلطة الحاكمة والوزراء وموظفي الحكومة ؛ وعلى الرغم من السماح للقطاع الخاص على إصدار المجلات إلا أنه ينبغي أن تظل وسائل الإعلام خاضعة للسلطة الحاكمة. وتمثل تجربة هتلر وفرانكو تجربة أوروبية معاصرة في ظل هذه النظرية ، وقد عبر هتلر عن رؤيته الأساسية للصحافة بقوله : "إنه ليس من عمل الصحافة أن تنشر على الناس اختلاف الآراء بين أعضاء الحكومة ، لقد تخلصنا من مفهوم الحرية السياسية الذي يذهب إلى القول بأن لكل فرد الحق في أن يقول ما يشاء".

ومن الأفكار الهامة في هذه النظرية أن الشخص الذي يعمل في الصحافة أو وسائل الإعلام الجماهيرية ، يعمل بها كامتياز منحه أياه الزعيم الوطني ويتعين أن يكون ملتزما أمام الحكومة والزعامة الوطنية.

2. نظرية الحرية

ظهرت في بريطانيا عام 1688م ثم انتشرت إلى أوروبا وأمريكا، وترى هذه النظرية أن الفرد يجب أن يكون حرا في نشر ما يعتقد انه صحيحا عبر وسائل الإعلام، وترفض هذه النظرية الرقابة أو مصادرة الفكر. ومن أهداف نظرية الحرية تحقيق أكبر قدر من الربح المادي من خلال الإعلان والترفيه وتداوله، لكن الهدف الأساسي لوجودها هو مراقبة الحكومة وأنشطتها المختلفة من أجل كشف العيوب والفساد وغيرها من الأمور، كما أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تمتلك الحكومة وسائل الإعلام؛ أما كيفية إشراف وسائل الإعلام في ظل نظرية الحرية فيتم من خلال عملية التصحيح الذاتي للحقيقة في سوق حرة بواسطة المحاكمة. وتتميز هذه النظرية أن وسائل الإعلام وسيلة تراقب أعمال وممارسات أصحاب النفوذ والقوة في المجتمع، وتدعو هذه النظرية إلى فتح المجال لتداول المعلومات بين الناس بدون قيود من خلال جمع ونشر وإذاعة هذه المعلومات عبر وسائل الإعلام كحق مشروع للجميع.

وقد تعرضت نظرية الحرية للكثير من الملاحظات والانتقادات، حيث أصبحت وسائل الإعلام تحت شعار الحرية تُعرض الاخلاق العامة للخطر، وتقحم نفسها في حياة الأفراد الخاصة دون مبرر، وتبالغ في الامور التافهة من أجل الاثارة وتسويق المادة الإعلامية الرخيصة، كما أن الإعلام أصبح يحقق أهداف الإعلام الذين يملكون على حساب مصالح المجتمع وذلك من خلال

توجيه الإعلام لأهداف سياسية أو اقتصادية، وكذلك من خلال تدخل المعلنين في السياسة التحريرية، وهنا يجب أن ندرك أن الحرية مطلوبة لكن شريطة أن تكون في إطار الذوق العام، فالحرية المطلقة تعني الفوضى وهذا يسيء إلى المجتمع ويمزقه.

3. نظرية المسؤولية الاجتماعية

بعد أن تعرضت نظرية الحرية للكثير من الملاحظات لآبد من ظهور نظرية جديدة في الساحة الإعلامية، فبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم هذه النظرية على ممارسة العملية الإعلامية بحرية قائمة على المسؤولية الاجتماعية، وظهرت القواعد والقوانين التي تجعل الرأي العام رقيبا على آداب المهنة وذلك بعد أن استخدمت وسائل الإعلام في الاثارة والخوض في أخبار الجنس والجريمة مما أدى إلى إساءة الحرية أو مفهوم الحرية. ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية حق وواجب ومسؤولية في نفس الوقت، ومن هنا يجب أن تقبل وسائل الإعلام القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، ويمكنها القيام بهذه الإلتزامات من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة – ونلاحظ أن هذه المعايير تفتقد إليها نظرية الحرية – ويجب على وسائل الإعلام في إطار قبولها لهذه الإلتزامات أن تتولى تنظيم أمورها ذاتيا في إطار القانون والمؤسسات القائمة، ويجب أن تكون وسائل الإعلام تعددية تعكس تنوع الآراء والافكار في المجتمع من خلال إتاحة الفرصة للجميع من خلال النشر والعرض، كما إن للجمهور العام الحق في أن يتوقع

من وسائل الإعلام مستويات أداء عليا ، وأن التدخل في شؤون وسائل الإعلام يمكن أن يكون مبرره تحقيق هذه المصلحة العامة ؛ أضف إلى ذلك أن الإعلاميين في وسائل الاتصال يجب أن يكونوا مسؤولين أمام المجتمع بالاضافة إلى مسؤولياتهم أمام مؤسساتهم الإعلامية. وتهدف هذه النظرية إلى رفع مستوى التصادم إلى مستوى النقاش الموضوعي البعيد عن الإنفعال ، كما تهدف هذه النظرية إلى الإعلام والترفيه والحصول على الربح إلى جانب الأهداف الاجتماعية الأخرى. ويحظر على وسائل الإعلام نشر أو عرض ما يساعد على الجريمة أو العنف أو ما له تأثير سلبي على الأقليات في أي مجتمع ، كما يحظر على وسائل الإعلام التدخل في حياة الأفراد الخاصة ؛ وبإمكان القطاع العام والخاص أن يمتلكوا وسائل الإعلام التدخل في ظل هذه النظريات ولكنها تشجع القطاع الخاص على امتلاك وسائل الإعلام.

4. النظرية السوفيتية (الاشتراكية)

إن الافكار الرئيسية لهذه النظرية التي وضع أساسها ماركس وانجلز ووضع قواعد تطبيقها لينين وستالين يمكن إيجازها في أن الطبقة العاملة هي التي تمتلك سلطة في أي مجتمع اشتراكي ، وحتى تحتفظ هذه الطبقة بالسلطة والقوة فإنها لابد أن تسيطر على وسائل الانتاج الفكري التي يشكل الإعلام الجزء الأكبر منها ، لهذا يجب أن تخضع وسائل الإعلام لسيطرة وكلاء لهذه الطبقة العاملة وهم في الأساس الحزب الشيوعي.

إن المجتمعات الاشتراكية تفترض أنها طبقات لا طبقية، وبالتالي لا وجود صراع للطبقات، لذلك لا ينبغي أن تنشأ وسائل الإعلام على أساس التعبير عن مصالح متعارضة حتى لا ينفذ الخلاف ويشكل خطورة على المجتمع. وقد حدد لينين اختصاصات الصحافة وأهدافها بالآتي:

- زيادة نجاح واستمرارية النظام الاشتراكي وبوجه خاص دكتاتورية الحزب الشيوعي.
- يكون حق استخدام وسائل وقنوات الاتصال لأعضاء الحزب المتعصبين والموالين أكثر من الاعضاء المعتدلين.
- تخضع وسائل الإعلام للرقابة الصارمة.
- يجب أن تقدم وسائل الإعلام رؤية كاملة للمجتمع والعالم طبقاً للمبادئ الشيوعية ووجود قوانين موضوعية تحكم التاريخ.
- إن الحزب الشيوعي هو الذي يحق له امتلاك وإدارة وسائل الإعلام من أجل تطويعها لخدمة الشيوعية والاشتراكية.

5. النظرية التنموية

نظراً لاختلاف ظروف العالم النامي التي ظهرت للوجود في منتصف هذا القرن هي بالتالي تختلف عن الدول المتقدمة من حيث الإمكانيات المادية والاجتماعية، كان لابد لهذه الدول من نموذج إعلامي يختلف عن النظريات التقليدية الاربع التي استعرضناها، ويناسب هذا

النموذج أو النظرية أو الاوضاع القائمة في المجتمعات النامية فظهرت النظرية التنموية في عقد الثمانينات، وتقوم على الافكار والأراء التي وردت في تقرير لجنة "واك برايل" حول مشكلات الاتصال في العالم الثالث، فهذه النظرية تخرج عن نطاق بعدي الرقابة والحرية كأساس لتصنيف الأنظمة الإعلامية، فالأوضاع المتشابهة في دول العالم الثالث تحد من إمكانية تطبيق نظريات الإعلام التي أشرنا إليها في السابق وذلك لغياب العوامل الأساسية للاتصال كالمهارات المهنية والمواد الثقافية والجمهور المتاح.

إن المبادئ والافكار التي تضمنت هذه النظرية تعتبر هامة ومفيدة لدول العالم النامي لأنها تعارض التبعية وسياسة الهيمنة الخارجية. كما أن هذه المبادئ تعمل على تأكيد الهوية الوطنية والسيادة القومية والخصوصية الثقافية للمجتمعات؛ وعلى الرغم من أن هذه النظرية لا تسمح إلا بقدر قليل من الديمقراطية حسب الظرف السائدة إلا أنها في نفس الوقت تفرض التعاون وتدعو إلى تضافر الجهود بين مختلف القطاعات لتحقيق الأهداف التنموية، وتكتسب النظرية التنموية وجودها المستقل من نظريات الإعلام الأخرى من اعترافها وقبولها للتنمية الشاملة والتغيير الاجتماعي.

6. نظرية المشاركة الديمقراطية

تعد هذه النظرية أحدث إضافة لنظريات الإعلام وأصعبها تحديداً، فقد برزت هذه النظرية من واقع الخبرة العملية كاتجاه إيجابي نحو ضرورة وجود أشكال جديدة في تنظيم وسائل

الإعلام، فالنظرية قامت كرد فعل مضاد للطابع التجاري والاحتكاري لوسائل الإعلام المملوكة ملكية خاصة، كما أن هذه النظرية قامت رداً على مركزية مؤسسات الإذاعة العامة التي قامت على معيار المسؤولية الاجتماعية وتنتشر بشكل خاص في الدول الرأسمالية. فالدول الأوروبية التي اختارت نظام الإذاعة العامة بديلاً عن النموذج التجاري الأمريكي كانت تتوقع قدرة الإذاعة العامة على تحسين الأوضاع الاجتماعية والممارسة العاجلة للإعلام، ولكن الممارسة الفعلية لوسائل الإعلام أدت إلى حالة من الإحباط وخيبة الأمل بسبب التوجه الصفوي لبعض منظمات الإذاعة والتلفزيون العامة واستجابتها للضغوط السياسية والاقتصادية ولمراكز القوى في المجتمع كالأحزاب السياسية ورجال المال ورجال الفكر. ويعبر مصطلح "المشاركة الديمقراطية" عن معنى التحرر من وهم الأحزاب والنظام البرلماني الديمقراطي في المجتمعات الغربية والذي أصبح مسيطراً على الساحة ومتجاهل الأقليات والقوى الضعيفة في هذه المجتمعات، وتنطوي هذه النظرية على أفكار معادية لنظرية المجتمع الجماهيري الذي يتسم بالتنظيم المعقد والمركزية الشديدة والذي فشل في توفير فرص عاجلة للأفراد والأقليات في التعبير عن اهتماماتها ومشكلاتها.

وترى هذه النظرية أن نظرية الصحافة الحرة (نظرية الحرية) فاشلة بسبب خضوعها لاعتبارات السوق التي تجردها أو تفرغها من محتواها، وترى أن نظرية المسؤولية الاجتماعية غير ملائمة بسبب ارتباطها بمركزية الدولة، ومن منظور نظرية المشاركة الديمقراطية فإن التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام لم يمنع ظهور مؤسسات إعلامية تمارس سيطرتها من مراكز قوى في

المجتمع ، وفشلت في مهمتها وهي تلبية الاحتياجات الناشئة من الخبرة اليومية للمواطنين أو المتلقين لوسائل الإعلام.

وهكذا فإن النقطة الأساسية في هذه النظرية تكمن في الاحتياجات والمصالح والآمال للجمهور الذي يستقبل وسائل الإعلام ، وتركز النظرية على اختيار وتقديم المعلومات المناسبة وحق المواطن في استخدام وسائل الاتصال من أجل التفاعل والمشاركة على نطاق صغير في منطقته ومجتمعه ، وترفض هذه النظرية المركزية أو سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام ولكنها تشجع التعددية والمحلية والتفاعل بين المرسل والمستقبل والاتصال الأفقي الذي يشمل كل مسؤوليات المجتمع ؛ ووسائل الإعلام التي تقوم في ظل هذه النظرية سوف تهتم أكثر بالحياة الاجتماعية وتخضع للسيطرة المباشرة من جمهورها ، وتقدم فرصاً للمشاركة على أسس يحددها الجمهور بدلا من المسيطرين عليها. وتتلخص الأفكار الأساسية لهذه النظرية في النقاط التالية :

- إن للمواطن الفرد والجماعات والاقليات حق الوصول إلى وسائل الإعلام واستخدامها ولهم الحق كذلك في أن تخدمهم وسائل الإعلام طبقا للاحتياجات التي يحددها.
- إن تنظيم وسائل الإعلام ومحتواها لا ينبغي أن يكون خاضعا للسيطرة المركزية القومية.
- إن سبب وجود وسائل الإعلام أصلا هو لخدمة جمهورها وليس من أجل المنظمات التي تصدرها هذه الوسائل أو المهنيين العاملين بوسائل الإعلام.
- إن الجماعات والمنظمات والتجمعات المحلية ينبغي أن يكون لها وسائلها الإعلامية.

- إن وسائل الإعلام صغيرة الحجم والتي تتسم بالتفاعل والمشاركة أفضل من وسائل الإعلام المهنية الضخمة التي ينساب مضمونها في اتجاه واحد.
 - إن الاتصال أهم من أن يترك للإعلاميين أو الصحفيين.
- وهناك من أطلق عليها نظريات أو فلسفات (كما سماها لونشتاين) وهي :

1. النظرية السلطوية

2. النظرية السلطوية الاجتماعية

3. النظرية الليبرالية

4. النظرية الليبرالية الاجتماعية

5. النظرية الاجتماعية المركزية

ومن المحاولات لتفسير النظريات يشير د فاروق أبو زيد إلى ما طرحه كل من دافسيون وبولاندو فردريك في كتابهما (وسائل الاتصال: النظام والتأثير الذي ظهر عام 1978 أي في وقت كان فيه الاتحاد السوفيتي قائما) حيث قالوا يوجد ثلاثة أنظمة إعلامية وهي :

أولا : النظام الإعلامي الديمقراطي ويتركز في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا.

ثانيا: النظام الإعلامي الشيوعي وتركز حينها في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية والصين.

ثالثا: النظام الإعلامي التنموي وهو منتشر لحد الآن في أغلب الدول النامية أو العالم الثالث.

وهناك تصنيف قدمه رولاندز (رئيس تحرير التايمز اللندنية الاسبق) بعد زيارته للولايات المتحدة الأمريكية حيث ألف كتاب بعنوان (الإعلام والتغيير) انتهى إلى القول بوجود نظامين إعلاميين فقط هما:

أولا : نظام إعلامي تسيطر عليه الحكومات.

ثانيا : إعلام مستقل عن الحكومات.

(2-5) : النظريات المستخدمة في الدراسة الحالية

تعددت المقاربات في تحديد ودراسة جمهور وسائل الإعلام بالدرجة الأولى ثم من يعملون في المجالات الإعلامية، وذلك نتيجة لمجموعة من الجهود والدراسات والتجربات التي قام بها الباحثون في هذا الميدان، حيث توجت جهودهم بالوصول إلى مجموعة من النظريات تفسر سلوك جمهور وسائل الإعلام.

وقد مرت دراسات الجمهور بتطورات ومراحل مختلفة، بداية من النظرة التقليدية فيما يتعلق بالتأثير المطلق (منبه – استجابة) وصولا إلى المقاربات الحديثة والتي تدرس فعل التلقي (استنطاق المتلقي) في حد ذاته، ولمعرفة الرهانات الحالية اللصيقة بدراسات الجمهور ودراسات التلقي تحديدا، لابد من العودة والتذكير ببعض الأعمال المنجزة وهذا عبر المراحل التالية:

1. أنموذج التأثير Effect Paradigm

ويعتبر هذا التوجه بمثابة الانطلاقة الحقيقية لميدان دراسة تأثيرات وسائل الإعلام على الجمهور، حتى وإن كان هذا النموذج يعتبر قديماً قد تجاوزه الزمن، إلا أنه يعتبر بمثابة الحلقة الأولى المشكّلة لسلسلة الدراسات التي أنجزت في ميدان بحوث الاتصال، لذلك العودة إليه ضرورية، لأنه يعتبر خلفية مهمة للتنظير والتأسيس للدراسات الحديثة وما بعد الحديثة خاصة ما تعلق بتكنولوجيا الاتصال الحديثة التي تنطلق إما من خلفية سيكولوجية أو سوسيولوجية.

وينقسم هذا النموذج إلى مساهمات إمبريقية وأخرى نقدية، فالأولى كانت ترى أن تأثير وسائل الإعلام هو تأثير بالغ وقوي لا يتعرض لأي حاجز ومعوقات للتأثير على عقول الجماهير التي كان ينظر إليها بأنها تشبه الحشود وتتميز بالضعف ولا تملك أي مقومات للحماية من تأثيرات وسائل الإعلام، فهو النموذج الذي يرى بأن تأثير الرسائل الإعلامية على الجمهور يتم في شكل خطي (شاقولي)، حيث يستجيب من خلالها كل شخص بشكل مشابه تقريبا للرسائل الإعلامية التي تؤثر فيه مباشرة كما يؤثر سائل الحقنة في دم المريض.

إذاً، فالطرح الامبريقي الأمريكي ناشئ من النموذج التقليدي Horold Lasswell خاصة وأنه يبحث عن التأثير، ومن ثم فإنّ هذا النموذج ينظر للمتلقّي بأنه سلبي، لا يملك القدرة على مواجهة الرسائل الإعلامية وفق ما يحتاج إليه لإشباع حاجياته ورغباته، وإنّما رسائل وسائل الإعلام هي التي تؤثر فيه.

وانطلاقاً من هذا الاعتبار، فإنّ هذا النموذج يُقدِّرُ القوة الهائلة التي تملكها وسائل الإعلام للتأثير على الجماهير، وذلك من خلال تقنيات الاقناع والاذعان لها، وبالتالي تحقيق الأهداف التي يصبو إليها مالكو وسائل الإعلام لأنها ترى في الجمهور بأنه كتلة متجانسة له نفس الاتجاهات والقرارات تجاه رسائل ووسائل الإعلام.

2. أما المساهمة الثانية فتتمثل استخدام النظرية النقدية - مدرسة فرانكفورت - بزيادة كل من (أدورنو، هوركهايمر، ماركوز) وهي الأخرى تندرج ضمن أنموذج التأثير.

إذ ترى أنّ وسائل الإعلام تنتج صناعات ثقافية، وذلك من خلال اعتبارها أن وسائل الإعلام عبارة عن أدوات أيديولوجية في يد السلطات الحاكمة تؤثر تأثيراً مباشراً على عقول الجماهير، وذلك من خلال الكم الهائل من المحتويات التي تقدّمها والاستهلاك المكثف من طرف الجماهير، حيث تستعملها السلطات لتخدير عقول الناس. وانطلاقاً من هذا المنظور، تعمل المدرسة النقدية على نقد الثقافة الجماهيرية التي ترى بأنها إليه للهيمنة على عقول الناس. فالمشاهدون ليسوا فاعلين حقيقيين وإنما سلبيون يتلقون المنتجات الثقافية ويستهلكونها بصفة نمطية (Armand, et. al, 2002: 40-46). وهذا ما ذهب إليه (ماركوز)، إذ يرى أنّ الصناعة الثقافية أنتجت مجتمعا ذا بعد واحد يكون الانسان فيه تابعا وذلك من خلال تقمصه لهذه الثقافة، وبالتالي فإنّ هذه التبعية تفسّر نجاح المنتج الثقافي أمام الجمهور الذي في حقيقة الأمر لا يختار، لكنّه معرض لسيل هائل من الرسائل التي تؤثر فيه مباشرة (Harbert, 1968: 39).

(2-6) : الدراسات السابقة العربية والأجنبية

(2-6-1) : الدراسات العربية

دراسة (العباسي، 1997) بعنوان "رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية". بحث منشور في مجلة بحوث الإعلام. قامت هذه الدراسة على التساؤل الرئيسي " كيف يرى الصحفيون المصريون العاملون في الصحف المصرية الخاصة أخلاقيات الممارسة المهنية في الواقع العملي؟". كما بحثت الدراسة في العوامل والمؤثرات التي يعتقد الصحفيون أنها تؤثر في قراراتهم الاخلاقية أثناء أدائهم لعملهم الصحفي في هذه الصحف. وما موقفهم إزاء بعض القضايا الأخلاقية التي تواجههم أثناء عملهم الصحفي؟ وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج نورد أهمها كما يلي: تكتسب ظاهرة الصحف الخاصة في مصر في الأونة الأخيرة أهمية كبيرة من وجهة نظر عينة البحث، لأنها تعبر عن تنوع الآراء في المجتمع المصري. وتقدم ما لا تستطيع أن تقدمه الصحف القومية المصرية. وتدعم حق القارئ في المعرفة؛ يرى الصحفيون المصريون أن الصحف المصرية الخاصة أوجدت بعض السلبيات، حيث أصبحت تلك الصحف ميدانا للصراعات بين رجال الاعمال و كذلك رجال السياسة؛ توصلت الدراسة إلى أن هناك تقاربا في النسبة المئوية بين الصحفيين الموافقين وغير الموافقين على أن الصحف الخاصة تتلاعب بالصور المنشورة بشكل يخدع القارئ، وأنها تتسم بالتحيز في عرض الأحداث والوقائع، وأنها تخلط بين المواد التحريرية والمواد الإعلانية. دون تمييز واضح؛ أبدى غالبية مجتمع الدراسة شعوراً بعدم وجود بيئة عمل صحفية مواتية في صحفهم تكفل لهم ممارسة مهنية أخلاقية.

دراسة (صالح، 1997) بعنوان "حق الصحفي في الحصول على المعلومات و دوره في تحقيق حق الجماهير في المعرفة". وهي بحث منشور في مجلة بحوث الإعلام. بحثت هذه الدراسة في مشكلة "المصالح المتناقضة" بين الجمهور والصحافة من جهة وسلطة الدولة من جهة أخرى، فالحصول على المعلومات حق أساسي للمواطنين والصحفيين، لكن على الناحية الأخرى على السلطة المحافظة على سيادة الدولة والأمن القومي. وعليه يطرح الباحث أسئلة مثل كيف يمكن التوفيق بين هذه الحقوق المتعارضة والمشروعة في الوقت نفسه؟ وكيف يمكن وضع الحدود الفاصلة بين هذه الحقوق، بحيث تكفل حمايتها جميعا دون الانتقاص من حق من أجل الحق الآخر؟ وما الآليات التي يمكن أن تكفل تحقيق ذلك الهدف؟ هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم "حرية المعلومات" في الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوروبا، وأشكال القيود التي تفرضها تلك الدول على تدفق المعلومات للصحفيين، وتطرقت الدراسة أيضا إلى "حرية المعلومات" على المعلومات في الدول العربية، بالإضافة إلى التعرف على الأسس التي يمكن أن يقوم عليها مفهوم جديد لحق الحصول على المعلومات يحقق علاقة متوازنة بين هذا الحق و حق الدولة في حماية أمنها القومي وحقوق المجتمع الأخرى. وتوصلت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة و دول أوروبا الغربية استخدمت حجة حماية الأمن القومي لفرض السرية على الكثير من الوثائق، كما بينت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاملت مع وسائل الإعلام على أسس انتقائية، و ليس المساواة في الحصول على الأنباء والمعلومات. وأظهرت الدراسة أن السويد وفرنسا و بالرغم من أنها من أكثر الدول التي كفلت حق الحصول على المعلومات إلا أنها أيضا فرضت سرية على الكثير من المعلومات والوثائق. وكشفت الدراسة أيضا أن

تدفق المعلومات في دول الشمال ليس حراً كما تحاول هذه الدول أن تصور ذلك و أن مفهوم حق الحصول على المعلومات في هذه الدول ليس مطلقاً. أما على الصعيد العربي فقد بينت الدراسة أن أربع دول عربية فقط كفلت للصحفيين حق الحصول على المعلومات من 15 دولة تمت عليها الدراسة، وأن مصر هي الدولة الوحيدة التي وفرت حماية دستورية لهذا الحق. وتبنت الدول العربية حسب الدراسة مفهوماً واسعاً للأمن القومي بحيث يدخل في إطاره الكثير من المعلومات و الوثائق التي لا يمكن للصحفيين الحصول عليها. كما بينت الدراسة أن هناك ضرورة لحماية الصحفيين في الدول العربية في عملية الحصول على المعلومات ونشرها.

دراسة (ابراهيم، 1997) بعنوان "المسؤوليات الاخلاقية والقانونية للصحفيين وعلاقتها

بالسمات الشخصية". وهي بحث منشور في مجلة الرأي العام. بحثت في مدى إدراك الصحفيين المصريين والتزامهم بمسؤولياتهم الاخلاقية والقانونية، وتحديد العلاقة بين السمات الشخصية كمتغير مستقل، ومدى تقدير الصحفيين لمسؤولياتهم الاخلاقية كمتغير تابع، مع مراعاة تأثير المتغيرات الوسيطة مثل الاخلاق الذاتية والدين والانتماء والزملاء والرؤساء وسياسية الصحيفة ومصداقية الصحفي والمصادر والقراء والحق في المعرفة والشهرة والترقية والعقاب. وهدفت إلى معرفة تأثير السمات الشخصية على تعامل الصحفيين المصريين مع تشريعات الصحافة وأخلاقيات المهنة. حيث تقيس الدراسة وتحلل مدركات الصحفيين وقيمهم و دوافعهم فيما يتعلق بالمسؤوليات الاخلاقية والقانونية، و مدى تقديرهم والتزامهم بتلك المسؤوليات و ترتيبهم للقيم المهنية. وركزت الدراسة على تحديد العلاقة بين مدى التزام الصحفيين المصريين بمسؤولياتهم الاخلاقية والقانونية

والسمات الشخصية المتمثلة في العدوانية والاعتمادية وتقدير الذات والكفاية الشخصية والتجاوب الانفعالي والثبات الانفعالي والنظرة للحياة. وتوصلت إلى العديد من النتائج أبرزها أن نسبة الصحفيين الذين لا يرجعون لمواثيق الشرف الصحفي في الصحف المصرية منخفضة وتصل إلى (21%)، وبلغت نسبة الذين يحرصون على الرجوع إلى التشريعات (40%) من عينة البحث. وبينت دراسة (إبراهيم) عدم فاعلية التقارير الدورية التي يصدرها المجلس الأعلى للصحافة بصفة شهرية، لأن نسبة (30%) من عينة البحث لا يحرصون على متابعتها. وأن نسبة الصحفيين الذين وردت بشأنهم ملاحظات في تقارير الممارسة الصحفية وصلت إلى (10.4%) مقابل (89.8%) لم ترد أسماؤهم في تلك التقارير.

دراسة (إبراهيم، 2001) بعنوان "حرية الصحافة.. دراسة في السياسة التشريعية وعلاقتها بالتطور الديمقراطي". وإستهدفت الدراسة رصد وتحليل التشريعات الصحفية في مصر لقرنين من الزمان منذ صدور أول تشريع أقره نابليون لتنظيم شؤون الصحافة في 14-1-1799 وحتى صدور آخر قانون في عام 1996 وهي الفترة التي ضمت الاحتلال الفرنسي وحكم الخديوية والاحتلال الانكليزي والحكم الملكي والجمهوري من خلال تبيان مدى ملائمة التشريعات الصحفية للأوضاع والعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وركزت على التشريعات الصحفية بعد إقرار التعددية الحزبية والتنوع الصحفي. وتوصلت الدراسة إلى إن المشرع تدخل 126 مرة لغرض الحظر والتجريم في ما تدخل ست مرات فقط لإلغاء قيود أو تقرير حقوق جديدة، وإن المشرع كان ينظر دوماً إلى حرية الصحافة على أنها تشكل تهديداً لمصالح ونفوذ السلطة السياسية، وإن الصحف أمام التشدد في الحظر والتجريم أخذت تتحايل على التشريعات من خلال إصدارها

بتراخيص أجنبية واستتجار تراخيص الصحف الحزبية منوهة بضرورة العودة إلى إطلاق حرية الصحف مع وضع قيود تمنع الاختراق الخارجي أو قيام احتكارات عائلية أو فنوية.

دراسة (اللبن، 2002) بعنوان "حرية التعبير والرقابة في الوسائل الإعلامية الجديدة -
دراسة تحليلية للتشريعات المنظمة للإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية".
استعرضت الحالة الراهنة لحرية التعبير والرقابة على شبكة الإنترنت في مجتمعين يشهدان تبايناً
واضحاً هما الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في
وجود ثلاثة تشريعات تتعلق بالإنترنت في الولايات المتحدة هي "قانون لياقة الاتصالات" و"قانون
حماية الأطفال من الإنترنت" و"قانون تقديم الوسائل المطلوبة لاعتراض الإرهاب وإعاقة". وبينت
الدراسة أن الحكومات العربية مارست مجموعة من "الميكانيزمات" الرقابية تمثلت في الهيمنة الحكومية
على البنية الأساسية المعلوماتية. واحتكار تقديم خدمات الإنترنت في ظل غياب التشريعات المنظمة
للإنترنت في الدول العربية. ولم يعترض أحد على هذه "الميكانيزمات" على الرغم من أنها تقيد حرية
التعبير. كما أظهرت الدراسة أن وسائل الرقابة التي تمارسها الدول العربية على الإنترنت غير
واضحة مما يجعل من الصعب تقييم تلك الأساليب وفقاً لمعايير حقوق الإنسان. وأشارت النتائج إلى
الكويت و مصر من أكثر الدول العربية ليبرالية في التعامل مع الإنترنت حسب الدراسة.

دراسة (عبد العزيز، 2002) بعنوان "التشريعات الخاصة بملكية الصحف في مصر:

دراسة مستقبلية خلال العقدين القادمين". وتناولت الدراسة العلاقة بين القوانين المنظمة للصحافة، وتطور مهنة الصحافة بما تشمله من مؤسسات، وأفراد وأفردت عرضاً تاريخياً لتطور التشريعات المنظمة للملكية للصحف، منذ العقد الثالث في القرن التاسع عشر، وحتى مطلع الألفية الثالثة. كما تناولت بالعرض من خلال استخدام المنهج التاريخي والمقارن القوانين التي نظمت عملية إصدار الصحف وأنماط ملكيتها في قوانين عام 1881، و1930، و1936، وقانون تنظيم الصحافة رقم 156 لسنة 1960، وقانون سلطة الصحافة رقم 148 لسنة 1980، وقانون تنظيم الصحافة رقم 96 لسنة 1996. وتنبأت الدراسة إلى ظهور أربعة سيناريوهات ستكون هي السائدة خلال العقدين المقبلين وهي بقاء الأوضاع في مصر على ما هي عليه خلال العقدين المقبلين، وتغيير الأمور في الاتجاه نحو الأسوء، وإحتمال سير الاتجاه نحو مزيد من الديمقراطية والحرية بحيث تتخلى الدولة عن سيطرتها على ملكية كل الصحف القومية لصالح مالك بديل، وإمكانية التوجه خلال العقدين المقبلين إلى مزيد من الحرية في نظم ملكية الصحف وإجراءات إصدارها ولكن دون أن تتخلى الدولة عن مواقعها وسلطاتها تماماً.

دراسة (بدر، 2004) بعنوان "آليات الحد من التجاوزات الصحفية — مقارنة بين آليات

الضبط الذاتي للصحافة في مصر وبعض الدول الغربية". وهي بحث قدم في المؤتمر العام الرابع للصحفيين: نحو إصلاح أوضاع الصحافة والصحفيين للفترة من 23 - 25 / شباط / 2004. نقابة

الصحفيين المصريين. هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة الوسائل التي يمكن من خلالها الحد من تجاوز بعض الممارسات الصحفية لميثاق المهنة الصحفية في مصر، وبحث وسائل الالتزام بأخلاقيات المهنة، من خلال طرح ما يتضمنه ميثاق الشرف الصحفي من أليات ضابطة وما يحقق ذلك من قوانين ملزمة مقارنة بما يكون عليه الأمر في البلدان الأخرى، مثل وجود مجالس للصحافة تقوم بهذه المهمة الرفيعة في الحد من تجاوزات الممارسة الصحفية والالتزام بأخلاقياتها. بناء عليه تجد هذه الدراسة أنه رغم صدور تقارير المجلس الأعلى للصحافة سنويا بخصوص النقاط السابقة، ورغم أن هناك مواد تأديبية ينص عليها قانون رقم 76 لسنة 1970 الخاص بإنشاء نقابة الصحفيين، إلا أن التجاوزات الصحفية مستمرة مما يستدعي مناقشة أليات وضوابط تضمن الالتزام بميثاق شرف المهنة وأخلاقياتها مقارنة بأليات وضوابط مجالس الصحافة التي تقوم بنفس الوظيفة في دول أخرى. وأشارت الدراسة إلى وجود نوع من أجهزة التنظيم الذاتي الطوعي في ثماني دول من الدول الأوروبية وغير الأوروبية، ففي ستة من البلاد الأوروبية توجد مجالس للصحافة في النمسا وألمانيا وهولندا والنرويج و السويد والمملكة المتحدة وأستراليا، بينما لا يوجد في كندا مجلس للصحافة وتوجد مجالس خاصة بالمقاطعات في خمس منها ويوجد مجلس إقليمي في أربع من المقاطعات. وتتمتع المجالس الصحفية بحق تلقي الشكاوي الفردية ضد الصحافة واتخاذ قرارات بشأنها وبعض تلك المجالس يعمل على تعزيز حرية الصحافة وذلك بالإسهام في المناظرات التي تعقد حول السياسة العامة بأيفاد ممثلين إلى الاجتماعات الحكومية كما يحدث في أستراليا والنمسا. وتقترح الباحثة في دراستها ضرورة دراسة نموذج المجالس الصحفية الغربية للإفادة من النواحي الإيجابية التي تقدمها في هذه القضية من أليات التنظيم الذاتي، وترى أن يكون لنقابة الصحفيين المصريين دورها المهم في الدعوة إلى تعديل

العقوبات التأديبية، والحد من اللجوء إلى إجراءات التقاضي واللجوء إلى المحاكم، وطرح فكرة تكوين مجالس للصحافة إذا كانت هناك صعوبة في تعديل القوانين، أو إعادة النظر في دور الهيئة التأديبية الابتدائية والاستئنافية التي كفلها ميثاق الشرف الصحفي المصري والقانون رقم 76 لسنة 1970.

دراسة (قطيشات، 2008) بعنوان "الحالة التشريعية لحرية الإعلام في الأردن". وهي

بحث نشر في مركز حماية وحرية الصحفيين في الأردن. هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة الحالة التشريعية لحرية الصحافة والإعلام في الأردن، وبيان دور النصوص القانونية الخاصة بالصحافة والإعلام في رفع سقف تلك الحرية، أو تقييدها من خلال إظهار الآثار التي تترتب على الإعلاميين بسبب وجود تلك النصوص. بحثت الدراسة في القوانين التي تؤثر على حرية الصحافة وهي قانون المطبوعات رقم 8 لسنة 1998 وتعديلاته وقانون نقابة الصحفيين الاردنيين وقانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم 47 لسنة 2007 وقانون العقوبات وقانون انتهاك حرمة المحاكم وقانون حماية أسرار ووثائق الدولة وقانون محكمة أمن الدولة والقانون المدني وقانون التنفيذ. حيث بينت هذه الدراسة أهم الإيجابيات والسلبيات التي تعترى هذه القوانين. وركزت الدراسة على أهم المحاور والمرتكزات القانونية التي تعيق حرية الإعلام. ومن أهمها ما اعتبرته تضييقاً على الحريات الإعلامية بتعديل قانون المطبوعات والنشر ليجرم كل من يخالف ميثاق الشرف الصحفي الصادر عن نقابة الصحفيين الأردنيين. بينت الدراسة أن هناك بيروقراطية يعاني منها تنفيذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، ووجود مجلس المعلومات الذي يلعب دور الوسيط بين طالب المعلومات والجهة التي تحوز على تلك المعلومات. وطول مدة الإجابة على طلب المعلومة، والمتمثلة في ثلاثين يوماً.

كما خول القانون الحكومة صلاحية تصنيف معلومات معينة على أنها سرية دون وجود جهة رقابية على تلك العملية.

دراسة (النجار، 2008) بعنوان "حين يصمت الصحفيون طوعاً: دراسة في الرقابة

الذاتية عند الإعلاميين في الأردن والعالم". وهي بحث نشر في مركز حماية وحرية الصحفيين في الاردن. تناولت هذه الدراسة موضوع الرقابة الذاتية التي يمارسها الصحفيون الأردنيون على أنفسهم. وتأتي هذه الدراسة انطلاقاً من كون الرقابة الذاتية واحدة من أهم وأخطر ما يهدد العمل الصحفي. وبنيت الدراسة من ثلاثة أقسام، حيث اهتم القسم الأول ببيان التعريفات المتعلقة بالرقابة الذاتية أما القسم الثاني فقد ألقى الضوء على واقع الرقابة الذاتية في العالم، أما القسم الثالث فقد خصص لدراسة مستويات الرقابة الذاتية التي يمارسها الصحفيون الأردنيون أثناء عملهم الصحفي. لقد كشفت الدراسة البيئة التشريعية والقوانين التي لها علاقة بالصحافة والإعلام أسهمت بشكل كبير في فرض الصحفيين الرقابة الذاتية على أنفسهم، لاحتواء تلك القوانين على "عبارات فضفاضة" من شأنها أن تعطي عدة تفسيرات تؤدي إلى خوف الصحفي من أن تفسر أعماله الصحفية بشكل يؤدي إلى تقديمه للمحاكمة أو فقدانه لوظيفته. وأوردت الدراسة على سبيل المثال أن المادة 38 من قانون العقوبات تقدم تفسيراً حقيقياً لتجنب الصحفيين الأردنيين التعرض لمناقشة القضايا والمسائل الدينية بجانب "تدينهم الفطري"، وتجد الدراسة أن الفقرة "ب" من المادة 38 من قانون المطبوعات والنشر والتي تنص على حظر نشر كل " ما يشتمل على التعرض أو الاساءة لأرباب الشرائع من الأنبياء بالكتابة أو بالرسم أو بالصورة أو بالرمز أو بأي وسيلة أخرى" وبالتدقيق في

العبارات التي احتوتها تلك الفقرة وجدت الدراسة أن كلمة "التعرض للأنبياء" توجب الغرامة ولا يعني التعرض هنا "الاساءة"، مما دفع المشرع لوضع كلمة "الاساءة" بعد كلمة "التعرض" وهذا يعني أن أي صحفي يكتب في أي قضية دينية مشيراً إلى أحد الانبياء فإنه معرض للغرامة. وأشارت أهم نتائج الدراسة إلى أن الصحفيين يتجنبون انتقاد القوات المسلحة والتي احتلت المرتبة الأولى من بين الموضوعات الحساسة بالنسبة للصحفيين، وذلك بنسبة (89.6%)، يليه انتقاد الأجهزة الأمنية بنسبة (83.2%) ثم البحث في القضايا الدينية بنسبة (80.9%)، ثم انتقاد زعماء الدول العربية بنسبة (77.7%)، يليه انتقاد زعماء العشائر بنسبة (77.5%).

دراسة (موسى، 2009) بعنوان "العوامل المؤثرة على الحريات الصحفية". وهي عبارة دراسة مسحية للدساتير وقوانين الصحافة في الوطن العربي. وتندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الإعلامية التي حاولت توضيح العوامل المؤثرة على الحريات الصحفية في الوطن العربي والتي سُنّت ضمن المواد الدستورية في كل قطر عربي، وكذلك ما سن منها في المواد القانونية في متون قوانين الصحافة والنشر والمطبوعات في الأقطار العربية لتكون مسباراً موضحاً ومنهاجاً نيراً للصحف والصحفيين لكي يؤدي دورهم الطبيعي بشكل جيد داخل المجتمع ، والابتعاد عن المخاطر التي تواجههم في عملهم . وخرج الباحث بعدة نتائج اهمها: إعادة تقنين التشريعات العربية بما يتلائم مع الطفرة الإعلامية التي بدأت مع تطور الصحافة الإلكترونية والفضائيات وإنتشار المدونات على شبكة المعلومات الدولية، وإعادة النظر في مسألة الترخيص لإصدار الصحف المعمول به حالياً والعمل بنظام الاخطار، وإلغاء شرط توفر رأس المال والتأمين النقدي للصحيفة من شروط الموافقة على الاصدار، وإلغاء الشروط التي تقيد صاحب الامتياز وتذليل العقبات أمامه وأعتبر إصدار الصحيفة

ملك شخصي يحق لصاحبه التنازل عنه أو بيعه كلاً أو جزءاً ولورثته متى ما سنحت لهم الظروف بذلك، والسماح للأفراد والشخصيات المعنوية العامة والخاصة بإصدار الصحف، وإلغاء الشروط القاسية الواجب توفرها برئيس التحرير كسنوات الممارسة والعمر والانتماء النقابي والسماح للعربي بتولي منصب رئيس التحرير في كافة الاقطار العربية، وإلغاء الرقابة سواء المباشرة وغير المباشرة على الصحف المحلية والمستوردة، وإتاحة المعلومات أمام الصحفي لأيصالها إلى الرأي العام الداخلي والخارجي، وإعادة صياغة نصوص قوانين الصحافة والنشر في الاقطار العربية بما يجعلها ذات متانة لغوية وصياغة قانونية مفهومة لا تقبل التأويل والتفسير والتطبيق لما يخالف النص والمعزى تتلائم مع روح القرن الواحد والعشرين.

(2-6-2): الدراسات الأجنبية

دراسة (Ham, 1995) بعنوان "Australian Journalists' Professional and Ethical Value". وهي بحث نشر في *Journalism and Mass Communication Quarterly*. حثت هذه الدراسة من خلال استبيان في اتجاهات الصحفيين الاستراليين نحو مهنتهم ورؤيتهم لأدوار وسائل الإعلام الأخبارية، ونحو المواقف المهنية التي تحتاج إلى اتخاذ قرارات أخلاقية. وبينت نتائج الدراسة أن الصحفيين المستجيبين أعطوا معدلاً مرتفعاً أو مرتفعاً جداً للأخلاقيات والأمانة في مهنة الصحافة. وأجاب الصحفيون في هذه الدراسة بأن بعض الممارسات الاخلاقية يمكن تسويغها باستثناء التصرف المتعلق بنشر معلومات أدلى بها المصدر على الرغم من إعطائه عهداً من قبل الصحفي بعدم نشرها.

(2-7)؛ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتشترك الدراسات والأبحاث السابقة في أهمية القوانين والديساتير الإعلامية المنظمة لمهن الإعلام بشكل عام والصحافة بشكل خاص، إضافة إلى ضرورة تقنين تلك التشريعات بما يتلائم مع الطفرة الإعلامية العالمية، وأيضا التطور التكنولوجي، غير أنها لم تسلط الضوء على الآثار السلبية في عملية التوسع في المؤسسات الإعلامية على مهنة الصحافة، وهي العلاقة العكسية التي سيتبينها الباحث من خلال هذه الدراسة. وتلتقي الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث:

1. الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد المشكلة البحثية، وأهدافها وتساؤلاتها، والمناهج المستخدمة.

2. الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة، وتوظيفها لخدمة الدراسة، ومقارنة بعض نتائج الدراسات السابقة بنتائج الدراسة الحالية، والوقوف على آخر ما توصلت إليه من نتائج حول الحريات الصحفية وأثرها على المهنة.

3. الإطلاع على فئات تحليل المضمون في الدراسات السابقة، والاستفادة منها بما يتلائم مع موضوع الدراسة.

4. الاستفادة من النتائج التي استخلصتها هذه الدراسات لغرض عدم تكرار البحث عنها.

ونتيجة عدم تطرق أي من الدراسات السابقة إلى البحث في العلاقة بين التوسع في المؤسسات الصحفية ومهنة الصحافة، فإن هذه الدراسة تسعى إلى معرفة تلك العلاقة، عبر بحث علمي يهدف إلى الارتقاء بمهنة الصحافة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

الطريقة والاجراءات

(1-3) : المقدمة

(2-3) : منهج الدراسة المتبع

(3-3) : مجتمع الدراسة وعينتها

(4-3) : المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

(5-3) : أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

(6-3) : المعالجات الاحصائية المستخدمة

(7-3) : صدق أداة الدراسة وثباتها

(3-1) : المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة بيان آثار قانون المطبوعات على الصحافة الكويتية من وجهة نظر الصحفيين الكويتيين.

ويتضمن هذا الفصل على منهج الدراسة المتبع، ومجتمع الدراسة وعينتها، ووصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، وأدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات، والمعالجات الاحصائية المستخدمة وكذلك فحص صدق أداة الدراسة وثباتها.

(3-2) : منهج الدراسة المتبع

تعتبر الدراسة الحالية دراسة تطبيقية، تعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال المسح الميداني باستخدام الاستبانة التي تم إعدادها من قبل الباحث كأداة للحصول على المعلومات التي يحتاجها الجانب التطبيقي للدراسة. وبهذا استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة، بهدف جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات (النعمي، وآخرون، 2009: 238).

(3-3) : مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من كافة الصحفيين الكويتيين، والمسجلين كأعضاء في جمعية الصحفيين الكويتيين. وتم اختيار الصحفيين الكويتيين المسجلين كأعضاء في جمعية الصحفيين الكويتيين كونهم الأكثر إدراكاً لقانون المطبوعات، والبالغ عددهم (1200) صحفي.

ولتحديد العينة من مجتمع الدراسة تم الاعتماد على أسلوب العينة الملائمة (Convenience Sample) وهي العينة التي يكون فيها اختيار وحدات المجتمع على أساس السهولة والملائمة من خلال توفر الإعلام المراد توزيع الاستبانة عليهم (النعيمي، وآخرون، 2009). وتم تحديد ما نسبته (20%) من مجتمع الدراسة بالاعتماد برنامج Sample Size Calculator وعند مستوى دلالة (0.05).

وبهذا بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (291) وعند مستوى دلالة (0.05).

(3-4) المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

الجدول (3 – 1) يبين المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة (الجنس ، المؤهل العلمي ، العمر ، الخبرة ، ومستوى الدخل)، حيث يتضح أن 91.1% هم من الذكور، وأن 8.9% هم من الإناث. ومن حيث المؤهل العلمي فقد تبين أن 6% هم ممن يحملون دبلوم كلية فأقل. وإن 74% هم من حملة درجة البكالوريوس ، وأن 18% هم من حملة درجة الماجستير، وأن 2% هم

من حملة درجة الدكتوراه. ومن حيث متغير العمر فقد تبين أن 31% من أفراد عينة الدراسة هم ممن تقل أعمارهم عن 25 سنة. وأن 24% هم تتراوح أعمارهم من 25-29 سنة. وأن 27% من أفراد عينة الدراسة هم تتراوح أعمارهم من 30 إلى 43 سنة. وأخيراً، ان 18% هم ممن تزيد أعمارهم عن 35. وتبين أن 11% من المبحوثين هم ممن تقل خبرتهم عن سنة واحدة، وأن 51% هم ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم 1-5 سنوات. وأخيراً، فإن 38% هم ممن تزيد خبرتهم عن 6 سنوات. وما يرتبط بمستوى الدخل فقد أظهرت النتائج أن 8% هم ممن يقل مستوى دخلهم عن 1000 دينار كويتي. وأن 64% من أفراد عينة الدراسة هم ممن تتراوح مستوى دخولهم من 1000 – 1500 دينار كويتي. وأن ما مجمله 28% من أفراد عينة الدراسة هم ممن تزيد مستويات دخولهم عن 1501 دينار كويتي.

الجدول (3-1)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
1	الجنس	ذكور	265	91.1
		أنثى	26	8.9
2	المؤهل العلمي	دبلوم كلية فأقل	17	6
		بكالوريوس	214	74
		ماجستير	53	18
		دكتوراه	7	2
3	العمر	أقل من 25 سنة	89	31
		من 25-29 سنة	70	24
		من 30-34 سنة	79	27
		35 سنة فأكثر	53	18
4	الخبرة	أقل من 1 سنة	32	11
		من 1-5 سنوات	147	51
		6 سنوات فأكثر	112	38
5	مستوى الدخل	أقل من 1000 د.ك	23	8
		من 1000-1500 د.ك	187	64
		1501 د.ك فأكثر	81	28

(3-5) : أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

تكونت الدراسة الحالية من جانبين ؛ جانب نظري وآخر تطبيقي ، ففي الجانب النظري تم التطرق إلى معظم المفاهيم والمبادئ العلمية ذات العلاقة بالموضوع ، أما في الجانب التطبيقي فقد لجأ الباحث إلى المنهج الوصفي والتحليلي الذي هدف إلى معرفة آثار قانون المطبوعات على الصحافة الكويتية من وجهة نظر الصحفيين الكويتيين ، وذلك باستخدام الاستبانة ، بهدف جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات. وتعتمد الدراسة في جمع البيانات وأساليب تحليلها والبرامج المستخدمة من خلال :

- الكتب والدوريات والرسائل الجامعية ؛ وذلك بهدف بناء الإطار النظري للدراسة.
- الاستبانة ، والتي تم إعدادها خصيصاً لجمع البيانات والمعلومات التي تتعلق بموضوع الدراسة من مجتمع الدراسة. وشملت الاستبانة على عدد من العبارات تعكس أهداف الدراسة وأسئلتها ، للإجابة عنهما من قبل المبحوثين.

(3-6) : المعالجات الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها قام الباحث باللجوء إلى الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) باستخدام الأساليب الإحصائية التالية :

- اختبار الاتساق الداخلي Cronbach Alpha للتحقق من ثبات الاستبانة
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل الاجابة عن أسئلة الدراسة ومعرفة الأهمية النسبية.

- الأهمية النسبية ، الذي تم تحديده طبقاً للمقياس الآتي :

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى للبيدول} - \text{الحد الأدنى للبيدول}}{\text{عدد المستويات}}$$

$$1.33 = \frac{4}{3} = \frac{1 - 5}{3}$$

وبذلك تكون الأهمية المنخفضة من 1 - أقل من 2.33

والأهمية المتوسطة من 2.33 - 3.66

والأهمية المرتفعة من 3.67 فأكثر.

- اختبار T لعينة واحدة لاختبار فرضيات الدراسة.

(3-7)؛ صدق أداة الدراسة وثباتها

أ) الصدق الظاهري

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (5) أساتذة من أعضاء الهيئة التدريسية متخصصين في الإعلام وأسماء المحكمين بالملحق رقم (1)، وقد تم الاستجابة لآراء

المحكمين وتم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية كما موضح بالملحق رقم (2).

(ب) ثبات أداة الدراسة

قام الباحث بتطبيق صيغة Cronbach Alpha لغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة على درجات أفراد العينة ، وعلى الرغم من أن قواعد القياس في القيمة الواجب الحصول عليها غير محددة ، إلا أن الحصول على ($\text{Alpha} \geq 0.60$) يعتبر في الناحية التطبيقية للعلوم الإنسانية بشكل عام أمراً مقبولاً (Sekaran, 2003). وقد بلغ معامل Cronbach Alpha لثبات الاستبانة ما نسبته (0.891)، ويدل مؤشر كرونباخ ألفا أعلاه على تمتع أداة الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات عالٍ وبقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة وفقاً لـ (Sekaran, 2003).

الفصل الرابع

نتائج التحليل واختبار الفرضيات

(4-1) : المقدمة

(4-2) : التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة عن أسئلة الدراسة

(4-3) : اختبار فرضيات الدراسة

(4-1) : المقدمة

يستعرض هذا الفصل التحليل الاحصائي لنتائج استجابة أفراد عينة الدراسة من خلال عرض المؤشرات الاحصائية الأولية لإجاباتهم من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لكل فقرة، كما يتناول الفصل اختبار فرضيات الدراسة والدلالات الاحصائية الخاصة بكل منها.

(4-2) : التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة عن أسئلة الدراسة

لوصف واقع العمل الصحفي بدولة الكويت، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والاختبار التائي "t" للتحقق من معنوية الفقرة وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (4-1).

جدول (4-1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t لواقع العمل الصحفي بدولة

الكويت

ت	واقع العمل الصحفي بدولة الكويت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	الواقع
1	مستوى الحرية بالنسبة لأجهزة الإعلام في دولة الكويت ممتاز	3.43	0.99	48.263	0.000	6	متوسط
2	أواجه ضغوط كعامل في الحقل الإعلامي	3.34	0.93	52.312	0.000	7	متوسط
3	تتعامل الاجهزة الرسمية مع وسائل الإعلام المختلفة من حيث الرقابة وفرض الاجراءات والتعليقات عليها وتقييد حريتها	3.18	0.90	48.469	0.000	9	متوسط
4	يتدخل مجلس الإدارة بشكل صارم في تحديد جدول الاعمال لعمل الصحفيين	3.15	0.84	48.396	0.000	11	متوسط
5	تتعامل الاجهزة الرسمية مع الصحافة المختلفة بتشدد كبير	3.18	0.85	48.981	0.000	9	متوسط
6	هناك رقابة صارمة على عمل الصحفيين	3.20	0.81	48.748	0.000	8	متوسط
7	يتم تحديد إليه تطبيق الاسس العامة للنشر لإدارة تحرير الصحيفة	3.79	0.74	48.189	0.000	5	مرتفع
8	يتدخل المسؤول المباشر في عمل الصحفي أو المحرر بشكل مركزي في إعداد المادة الصحفية أو الإعلامية المقدمة للمؤسسة الإعلامية	3.83	0.63	48.189	0.000	4	مرتفع
9	يتدخل المراجع في المادة التحريرية المقدمة حسب مفهومه الخاص عن العمل الصحفي	3.93	0.76	51.147	0.000	1	مرتفع
10	يتدخل المراجع في المادة التحريرية تبعاً لحيزته، لا حسب الاسس والاعراف الصحفية المتعارف عليها	3.86	0.66	51.388	0.000	3	مرتفع
11	المصدر يتحكم في نوع المادة المنشورة وفي الموضوعات التي يغطيها الصحفي، وفي توقيت نشرها	3.92	0.70	48.363	0.000	2	مرتفع
		3.53	0.80	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لواقع العمل الصحفي			

قيمة (t) الجدولية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ (1.650).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يشير الجدول (4—1) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بواقع العمل الصحفي. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.15—3.93). فقد جاءت في المرتبة الأولى فقرة "يتدخل المراجع في المادة التحريرية المقدمة حسب مفهومه الخاص عن العمل الصحفي" بمتوسط حسابي بلغ (3.93) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.53)، وانحراف معياري بلغ (0.76)، فيما حصلت الفقرة "يتدخل مجلس الإدارة بشكل صارم في تحديد جدول الأعمال لعمل الصحفيين" على المرتبة الحادية عشر والأخيرة بمتوسط حسابي (3.15) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.53) وانحراف معياري (0.84).

ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع العمل الصحفي في دولة الكويت بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول واقع العمل الصحفي في دولة الكويت. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، حيث نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم يكن هناك إختلافات في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول العبارات المكونة لواقع العمل الصحفي في دولة الكويت حيث كانت كافة مستويات الدلالة أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وبشكل عام يتبين أن واقع العمل الصحفي في دولة الكويت من وجهة نظر عينة الدراسة كان متوسطاً.

كما يشير الجدول (4-2) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بأثر قانون المطبوعات على الصحافة في الكويت. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.81-4.53). فقد جاءت في المرتبة الأولى فقرة "يكفل قانون المطبوعات أخلاقيات العمل الصحفي بضرورة الحرص على البحث عن الحقيقة بموضوعية بعيداً عن المحاباة ووضع كامل الصورة دون إخفاء أو إهمال جزء منها" بمتوسط حسابي بلغ (4.53) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (4.10)، وانحراف معياري بلغ (0.50)، فيما حصلت الفقرة "يجيز قانون المطبوعات بيع رخص الصحف أو تأجيرها" على المرتبة الثانية عشر والأخيرة بمتوسط حسابي (3.81) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (4.10) وانحراف معياري (0.74).

ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر قانون المطبوعات على الصحافة في الكويت بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أثر قانون المطبوعات على الصحافة في الكويت. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، حيث نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم يكن هناك إختلافات في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول العبارات المكونة لأثر قانون المطبوعات على الصحافة في الكويت حيث كانت كافة مستويات الدلالة أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وبشكل عام يتبين أن أثر قانون المطبوعات على الصحافة في الكويت من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً.

جدول (4-2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t لأثر قانون المطبوعات على

الصحافة في الكويت

ت	أثر قانون المطبوعات على الصحافة الكويت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	الاثـر
1	لدي علم ودراية بنود قانون المطبوعات بدولة الكويت	4.43	0.50	49.111	0.000	3	مرتفع
2	قانون المطبوعات والمصنفات الفنية الكويتي يحد من صلاحيات الصحفي	3.91	0.78	50.586	0.000	7	مرتفع
3	يكفل قانون المطبوعات أخلاقيات العمل الصحفي بضرورة الحرص على البحث عن الحقيقة بموضوعية بعيداً عن الحماة ووضع كامل الصورة دون إخفاء أو إهمال جزء منها	4.53	0.50	52.035	0.000	1	مرتفع
4	يتم نقل الخبر كما هو دون إخفاء أو إهمال جزء منها	3.85	0.57	48.431	0.000	8	مرتفع
5	يعيق قانون المطبوعات بدولة الكويت الصحافة من ممارسة دورها كسلطة رابعة تضاف لكل السلطات الأخرى	3.83	0.66	48.981	0.000	10	مرتفع
6	يعيق قانون المطبوعات بدولة الكويت مجال التحقيق الصحفي وبالتالي ودور الصحافة في الكشف عن المخالفات والتجاوزات الرسمية وفي جميع قطاعات البلد.	4.52	0.50	51.769	0.000	2	مرتفع
7	يمنح قانون المطبوعات الكويتي رخص بإنشاء صحف ومجلات	3.85	0.72	48.696	0.000	8	مرتفع
8	يجوز إصدار صحف دون الحصول على موافقة من الجهات الرسمية في دولة الكويت	3.82	0.81	53.689	0.000	11	مرتفع
9	تعتبر الكفالة المالية التي تدفعها الصحيفة للدولة شكل من أشكال الضرائب	4.36	0.48	48.235	0.000	4	مرتفع
10	يجوز قانون المطبوعات بيع رخص الصحف أو تأجيرها	3.81	0.74	49.638	0.000	12	مرتفع
11	يسمح قانون المطبوعات للصحفيين بالكشف عن أية وثائق أو اجتماعات سرية لبحث موضوع ما	3.94	0.68	48.646	0.000	6	مرتفع
12	تخضع بنود قانون المطبوعات للتقييم والتجديد في ظل انتشار الصحف بدولة الكويت	4.33	0.47	48.168	0.000	5	مرتفع
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لأثر قانون المطبوعات على الصحافة		4.10	0.62				

قيمة (t) الجدولية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ (1.650).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

ويبين الجدول (4-3) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بأثر التوسع في المؤسسات الصحفية على عمل الصحفيين. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.79- 4.31). فقد جاءت في المرتبة الأولى فقرة "انتشار الصحف بدولة الكويت جاء كنتيجة طبيعية لانتشار الفضائيات والمحطات المتعددة" بمتوسط حسابي بلغ (4.31) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.94)، وانحراف معياري بلغ (0.46)، فيما حصلت الفقرة "أدى انتشار الصحف بدولة الكويت إلى حرب ومنافسة شرسة بين هذه الصحف فيما يتعلق بنقل الأخبار" على المرتبة الثانية عشر والأخيرة بمتوسط حسابي (3.79) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.94) وانحراف معياري (1.00).

ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر التوسع في المؤسسات الصحفية على عمل الصحفيين وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أثر التوسع في المؤسسات الصحفية على عمل الصحفيين. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، حيث نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم يكن هناك إختلافات في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول عبارات أثر التوسع في المؤسسات الصحفية على عمل الصحفيين حيث كانت كافة مستويات الدلالة أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وبشكل عام يتبين أن أثر التوسع في المؤسسات الصحفية على عمل الصحفيين أثر من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً.

جدول (4-3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t لأثر التوسع في المؤسسات

الصحفية على عمل الصحفيين

ت	أثر التوسع في المؤسسات الصحفية على عمل الصحفيين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	الاثـر
1	أدى انتشار الصحف في دولة الكويت إلى تحزب الصحفيين	3.94	0.48	50.083	0.000	5	مرتفع
2	انتشار الصحف بدولة الكويت ساعد في تعزيز مهنة الصحافة	3.84	0.64	48.396	0.000	9	مرتفع
3	أتاح انتشار الصحف بدولة الكويت الفرصة للصحفيين كي ينقلوا الخبر بكل تفاصيله.	3.85	0.68	48.919	0.000	8	مرتفع
4	يمكن لدولة الكويت استيعاب المزيد من الصحف مستقبلا	4.12	0.7	49.250	0.000	2	مرتفع
5	انتشار الصحف بدولة الكويت جاء كنتيجة طبيعية لانتشار الفضائيات والمحطات المتعددة	4.31	0.46	48.220	0.000	1	مرتفع
6	تهتم الصحف بدولة الكويت بأمر فئة بعينها دون الفئات الأخرى	3.83	0.63	24.728	0.000	10	مرتفع
7	تضع جميع الصحف بدولة الكويت مصلحة وأمن البلد نصب عينها قبل كل شئ	3.86	0.66	19.505	0.000	7	مرتفع
8	أدى انتشار الصحف بدولة الكويت إلى تعزيز الطائفة أكثر	3.88	0.83	17.931	0.000	6	مرتفع
9	أدى انتشار الصحف بدولة الكويت إلى تعزيز الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير	3.80	0.84	16.189	0.000	11	مرتفع
10	أدى انتشار الصحف بدولة الكويت إلى حرب ومنافسة شرسة بين هذه الصحف فيما يتعلق بنقل الأخبار	3.79	1.00	13.504	0.000	12	مرتفع
11	أدى انتشار الصحف بدولة الكويت إلى توجـه الصحفيين في العمل في الصحف الخاصة أكثر الصحف الحكومية أو شبه الحكومية	4.05	0.76	23.538	0.000	3	مرتفع
12	توفر الصحف الأخرى المنتشرة بدولة الكويت مزايا مالية وبدلات للصحفيين	4.02	0.83	20.951	0.000	4	مرتفع
		3.94	0.71				
		المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لأثر التوسع في المؤسسات الصحفية					

قيمة (t) الجدولية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ (1.650).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

(3-4) : اختبار فرضيات الدراسة

عمل الباحث في هذا الجانب على اختبار فرضيات الدراسة ، حيث تركزت مهمة هذه الفقرة على اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبار T لعينة واحدة ، وذلك كما يلي :

الفرضية الرئيسة الأولى : لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لقانون المطبوعات على الصحافة من وجهة نظر الصحفيين في دولة الكويت عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة للتحقق من أثر قانون المطبوعات على الصحافة من وجهة نظر الصحفيين في دولة الكويت ، وكما هو موضح في الجدول (4-4).

جدول (4-4)

نتائج اختبار T للتحقق من أثر قانون المطبوعات على الصحافة من وجهة نظر الصحفيين في دولة

الكويت

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
أثر قانون المطبوعات على الصحافة من وجهة نظر الصحفيين في دولة الكويت	4.10	0.62	111.555	1.650	290	0.000

يوضح الجدول (4—4) نتيجة أثر قانون المطبوعات على الصحافة من وجهة نظر الصحفيين في دولة الكويت. حيث أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية لقانون المطبوعات على الصحافة من وجهة نظر الصحفيين في دولة الكويت، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (111.555) وهي دالة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.650). وعليه ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود أثر ذي دلالة إحصائية لقانون المطبوعات على الصحافة من وجهة نظر الصحفيين في دولة الكويت عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للتوسع في المؤسسات الصحفية على عمل الصحفيين في دولة الكويت عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة للتحقق من أثر التوسع في المؤسسات الصحفية على عمل الصحفيين في دولة الكويت، وكما هو موضح في الجدول (4—5).

جدول (4-5)

نتائج اختبار T للتحقق من أثر التوسع في المؤسسات الصحفية على عمل الصحفيين في دولة

الكويت

Sig* مستوى الدلالة	DF درجات الحرية	T الجدولية	T المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البيان
0.000	290	1.650	67.785	0.71	3.94	أثر التوسع في المؤسسات الصحفية على عمل الصحفيين في دولة الكويت

يوضح الجدول (4-5) نتيجة أثر التوسع في المؤسسات الصحفية على عمل الصحفيين في دولة الكويت. حيث أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتوسع في المؤسسات الصحفية على عمل الصحفيين في دولة الكويت، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (67.785) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.650). وعليه ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتوسع في المؤسسات الصحفية على عمل الصحفيين في دولة الكويت

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

(1-5) : المقدمة

(2-5) : النتائج

(3-5) : الاستنتاجات

(4-5) : التوصيات

(5-1) : المقدمة

يُكرس هذا الفصل لاستعراض أهم النتائج المستندة على ما تقدم من تحليل وتحقيق عملي، وهو ما تختص به فقرة النتائج. وفي ضوء النتائج تأتي الاستنتاجات والتوصيات وما يعتقدُه الباحث صواباً.

(5-2) : النتائج

6. أن واقع العمل الصحفي في دولة الكويت من وجهة نظر عينة الدراسة كان متوسطاً.
7. أن أثر قانون المطبوعات على الصحافة في الكويت من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً.
8. أن أثر التوسع في المؤسسات الصحفية على عمل الصحفيين أثر من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً.
9. وجود أثر ذي دلالة إحصائية لقانون المطبوعات على الصحافة من وجهة نظر الصحفيين في دولة الكويت عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.
10. وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتوسع في المؤسسات الصحفية على عمل الصحفيين في دولة الكويت عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

(3-5) : الاستنتاجات

1. إن ظاهرة إنتشار الصحافة جاء نتيجة طبيعية لإنتشار الفضائيات.
2. بإمكان السوق الكويتية إستيعاب أعداد أخرى من الصحافة.
3. كان من إفرازات عملية إنتشار الصحافة في الكويت إقبال عدد كبير من الصحفيين للعمل في الصحف الخاصة اكثر من الصحف شبه الرسمية وهذا يعود لعاملين الأول مساحة الحرية المتوافرة في هذه الصحف ، وثانياً الحصول على أجور أعلى ، ولأن القانون يمنع على الحكومة امتلاك الصحف أو دعمها.
4. أدت ظاهرة إنتشار الصحف في الكويت إلى زيادة إهتمام المزيد من الصحفيين بالتحزب وبالطائفية وربما جاء هذا نتيجة تأثر الكويت بالاحداث التي فرضت نفسها على المنطقة.
5. رغم تعدد تيار الصحافة في الكويت إلا أن الإطار العام لكل هذه الصحف أو أغلبها كان يعكس مصلحة دولة الكويت.
6. أن زيادة أعداد الصحف وسع قاعدة الحرية في تناول الأخبار وهذا ما دعا بشكل كبير إلى تعزيز مهنة الصحافة لا سيما لدى أصحاب المهنة الصحفية الحقيقية.
7. رغم كل ما يقال عن الصحافة الكويتية سلباً وإيجاباً إلا أن ذلك لم يعطي بعض الصحف من كونها تعكس وجهات نظر الأقلية.
8. أشرت المرحلة السابقة منذ تشريع القانون وحتى الآن دخول أعداد لا يستهان بها إلى مهنة الصحافة وبعض هؤلاء جاؤا من خارج الكويت.

(4-5) : التوصيات

1. رغم أهمية هذا القانون إلا أنه بحاجة إلى تقويم بطريقة بعد مضي فترة زمنية كبيرة على نشره.
2. قيام الجهات المعنية في الكويت باستخراج آراء الصحفيين في كل التشريعات ذات الصلة بالعمل الصحافي ومنا قانون عام 2006.
3. قيام الجهات المعنية لتنظيم ورش عمل للصحفيين لإطلاعهم على كل تفاصيل هذا القانون.
4. لا بد على من يعنيه الأمر وضع قواعد عمل سليمة تمنع دخول العناصر التي لا تتوافر فيها المؤهلات عن ولوج مهنة الصحافة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

ثانياً: المراجع الأجنبية

أولاً: المراجع العربية

1. إبراهيم، محمد سعد، (1997)، "المسؤوليات الاخلاقية والقانونية للصحفيين وعلاقتها بالسمات الشخصية"، مجلة الرأي العام، المجلد (2)، العدد (4)، كانون أول، (53- 92).
2. بدر، أحمد، (1978) الصحافة الكويتية. الكويت، الصباح.
3. بشير، صلاح الدين، (1997)، "المركز العربي الاقليمي للدراسات الإعلامية"، العدد (88)، سبتمبر، المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان.
4. التويجري، محمد، (2006)، "دراسه حول قانون المطبوعات والنشر رقم (2006/3): تكون للمعاهدة قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها فى الجريدة الرسمية".
5. الجسر، سراج سعيد، (2002)، "الرأي العام مقوماته و أثره فى النظم السياسية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة.
6. الجمال، راسم، (2001)، "الإعلام والاتصال فى العالم العربي"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية..
7. جوردان، أيسن، (2004)، كبير مديري الأخبار بشبكة" سي إن إن "مداخلة فى برنامج" من واشنطن "حول :مواثيق الشرف الإعلامية الصحيحة، متاح فى قناة الجزيرة.
8. حجاب، محمد منير، (2003)، "وسائل الاتصال نشأتها وتطورها"، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.
9. الحداد، محمد سليمان، (1993)، "العقبات التربوية لتطبيق الشريعة الاسلامية فى الكويت"، مؤتمر تهيئة الاجواء التربوية لتطبيق احكام الشريعة الاسلامية، المحور الثاني، ابريل.

10. الدليمي، عبدالرزاق محمد (2011) الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية. جامعة الشرق الأوسط.

11. الدليمي، عبد الرزاق محمى (2011) المدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان: الاردن.

12. الدين ،احمد، (2004)، "كيف نتغلب على القونين المقيدة لحرية الصحافة في الوطن العربي"، مجلة الدراسات الإعلامية: المركز العربي الاقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، العدد 116، و 117.

13. الساهر، عيسى فهد، (1976)، "تحليل المحتوى في بحوث الإعلام"، ديوان المطبوعات، الجزائر.

14. سمير، محمد حسين، (1998)، "الرأي العام، الاسس النظرية والجوانب المنهجية"، القاهرة: عالم الكتب، القاهرة.

15. الشمري، محمد، (1998)، "دليل الصحفي إلى استطلاعات الرأي العام"، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان.

16. الشنوفي، ادريس حافظ، (1988)، "الصحافة و السياسة: دراسة في ترتيب الأولويات، مكتبة نهضة الشرق القاهرة.

17. صالح ،سليمان سالم، (1991)،"مفهوم حرية الصحافة: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة في الفترة من 1945 إلى 1985"، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة القاهرة: مصر.

18. صالح، سليمان، (1997)، "حق الصحفي في الحصول على المعلومات ودوره في تحقيق حق الجماهير في المعرفة"، **مجلة بحوث الإعلام**، المجلد (2)، العدد (1)، كانون ثاني، (1- 35).
19. الصرعأوي ، عبد الله زيد، (1988)، "معالم من الكويت"، الجزء الأول: 24.
20. الطويرقي، عبدالله بن مسعود، (1997) **صحافة المجتمع الجماهيري**، السعودية، جامعة الملك سعود.
21. العباسي، أميرة، (1997)، "رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية"، **مجلة بحوث الإعلام**، المجلد (1)، العدد (1)، كانون ثاني، (1- 190).
22. عبد الحميد، محمد، (1997)، "نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، عالم الكتب، القاهرة.
23. عبد العاطي، نجم طه، (2004)، "الصحافة والحريات السياسية: دراسة في التوجهات الايديولوجية"، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية .
24. عبد العال، محمد مدحت محمد محمود، (1994)، "ببلوجرافية حرية الصحافة والتعبير: المسؤولية المدنية الناشئة عن ممارسة مهنة الصحافة"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة: مصر.
25. عبدالله، محمد حسن، (1986)، "الصحافة والصحفيون في الكويت"، الكويت، ذات السلاسل.
26. العربي ، عثمان محمد، (1996)، النظريات الإعلامية المعيارية ماذا بعد نظريات الصحافة الاربع، حوليات كلية الاداب، الحولية 16 ، الرسالة 112 ، الكويت مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت.
27. العياضي نصر الدين، (1998)، وسائل الاتصال الجماهيرية و المجتمع، آراء ورؤى، دار القصبه للنشر، الجزائر.

28. غلاب، عبد الكريم، (1992)، "حرية الصحافة ومسيرة الديمقراطية في المغرب"، مجلة دراسات إعلامية، المركز العربي للدراسات الإعلامية ، العدد 66.
29. الفريح، سهام عبدالوهاب، (1998)، هنا الكويت. الكويت، دار قرطاس.
30. القاضي، محمد كمال (1999) التشريعات الإعلامية. القاهرة، المركز الإعلامي للشرق الأوسط.
31. قانون المطبوعات والنشر الكويتي، رقم 3، (2006).
32. قطيشات، محمد، (2008)، "الحالة التشريعية لحرية الإعلام في الاردن"، عمان، مركز حماية وحرية الصحفيين.
33. اللبان، شريف درويش، (2002)، "حرية التعبير والرقابة في الوسائل الإعلامية الجديدة: دراسة تحليلية للتشريعات المنظمة للانترنت في الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية"، مجلة الرأي العام، المجلد (3)، العدد (1)، آذار، (131 - 229).
34. مانسفيلد اللورد، (1986)، "حرية الصحافة"، مطبعه الحرية ، باريس ، المجلد 2.
35. مروة، أديب، (1961). الصحافة العربية: نشأتها وتطورها. دار مكتبة الحياة.
36. موسى، علاء لفته، (2009)، "العوامل المؤثرة على الحريات الصحفية: دراسة مسحية للدساتير وقوانين الصحافة في الوطن العربي"، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة القاهرة.
37. النجار، محمد حسين، (2008)، "حين يصمت الصحفيون طوعاً"، عمان، مركز حماية وحرية الصحفيين.

38. ندا، أيمن منصور، (2002)، "نظريات تأثر في دراسات الرأي العام أسسها النظرية وبعض تطبيقاتها في المجتمع المصري، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد الخامس عشر، جامعة القاهرة وكلية الإعلام .

39. النعيمي واخرون، محمد عبد العال، (2009)، "طرق ومناهج البحث العلمي"، عمان، الوراق للنشر والتوزيع.

40. وزارة الإعلام الكويتية، (1970)، "الكتاب السنوي". الكويت.

41. وزارة الإعلام الكويتية، (1994)، "الكويت حقائق وارقام"، الاصدار الخامس، الكويت.

42. الوقيان، فرحان، (1994)، "الصحافة الكويتية تاريخ وعطاء"، دار عرب للصحافة والطباعة والنشر، الكويت .

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Armand, et.., et Michel MATTELART, (2002), "**Histoire des Théories de la Communication**", Ed la Découverte, Paris : 40- 46.
2. Canz, B., (2000), Media Aspects, New York Colombia university press.
3. Edmond, R., (2003), Mass communication: An Introduction, New jersey, Printice-hall.
4. Ham, 1995 Ham, John Henning, (1995). "Australian Journalists' Professional and Ethical Value", **Journalism and Mass Communication Quarterly**, (73), (1), (206-241).
5. Harbert, Marcuse, (1968), "**L'Homme Unidimensionnel**", Ed Minuit, Paris : 39.
6. Judith Lazar, (2004), Sociologie de la communication de masse, op cit P 144.
7. Paul L & Bernard H., (1948), The people's choice, New York Colombia university press.

8. Ravault, Rene-Jean,(1990) , “Information flow : Which way is the wrong way?”
Journal of Communication, Vol. 31, No. 4:15
9. Sekaran, Uma, (2003), "**Research Methods for Business**", John Wiley & Sons, U.S.A.
10. Thayer, Lee, (2000), “**Communication and Communication Systems** “,(Homewood Illinois, Richard D. Irwin.
11. William, P, (2001), From The Editors, Global Issue, an Electronic Journal of the U.S. Department of State, Volume 6, Number, 1, Available in <http://usinfo.state.gov/journals/itgic/0401/ijge/ijge0401.htm#note>
12. www.kja-kw.com

قائمة الملاحق

أولاً: قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

ثانياً: أداة الدراسة (الاستبانة)

أولاً: قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

الرقم	اللقب العلمي والاسم	التخصص	الجامعة
1	أ.د. حميدة سميسم	الإعلام	الشرق الأوسط
2	د. عبدالكريم الدبيسي	إعلام	البترا
3	د. محمد صاحب	إعلام	البترا
4	د. يوسف الفيكاوي	إعلام	الكويت
5	د. حسن مكي	إعلام	الكويت

ثانياً: أداة الدراسة (الاستبانة)

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانة بحث ميداني

الاخ المستجيب / الاخت المستجيبة

تحية طيبة

تهدف هذه الاستبانة إلى دراسة "آثار قانون المطبوعات على الصحافة الكويتية: دراسة تطبيقية من وجهة نظر الصحفيين الكويتيين". نرجو التفضل بقراءة بنود وفقرات الاستبانة بدقة وتوخي الدقة في اختيار الاجابة المناسبة من وجهة نظركم، وأن هذه الدراسة سرية لا تحتاج لذكر الاسم وهي لأغراض البحث العلمي راجياً بالتفضل بالاطلاع والإجابة عن كافة أسئلة الاستبانة. مع خالص الشكر والتقدير.

الطالب: بدر سالم العنزي

المشرف: الأستاذ الدكتور عبد الرزاق الدليمي

الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

(1) الجنس

- ذكر أنثى

(2) المؤهل العلمي

- دبلوم كلية بكالوريوس
 ماجستير دكتوراه

(3) العمر

- أقل من 25 سنة من 25-29 سنة
 من 30-34 سنة 35 سنة فأكثر

(4) الخبرة

- أقل من 1 سنة من 1-5 سنوات
 6 سنوات فأكثر

(5) مستوى الدخل

- أقل من 1000 دك من 1000-1500 دك
 1501 دك فأكثر

الرجاء بيان الرأي بالعبارات التالية لتحديد مدى الاتفاق بما يرد في كل عبارة من عبارات واقع العمل الصحفي بدولة الكويت

ت	الفقرة	بدائل الاجابة			
		أوافق بشدة	أوافق	بين بين	لا أوافق على الاطلاق
1	مستوى الحرية بالنسبة لأجهزة الإعلام في دولة الكويت ممتاز				
2	أواجه ضغوط كعامل في الحقل الإعلامي				
3	تتعامل الاجهزة الرسمية مع وسائل الإعلام المختلفة من حيث الرقابة وفرض الاجراءات والتعليقات عليها وتقييد حريتها				
4	يتدخل مجلس الإدارة بشكل صارم في تحديد جدول الاعمال لعمل الصحفيين				
5	تتعامل الاجهزة الرسمية مع الصحافة المختلفة بتشدد كبير				
6	هناك رقابة صارمة على عمل الصحفيين				
7	يتم تحديد إليه تطبيق الاسس العامة للنشر لإدارة تحرير الصحيفة				
8	يتدخل المسؤول المباشر في عمل الصحفي أو المحرر بشكل مركزي في إعداد المادة الصحفية أو الإعلامية المقدمة للمؤسسة الإعلامية				
9	يتدخل المراجع في المادة التحريرية المقدمة حسب مفهومه الخاص عن العمل الصحفي				
10	يتدخل المراجع في المادة التحريرية تبعاً لخبرته، لا حسب الأسس والأعراف الصحفية المتعارف عليها				
11	المصدر يتحكم في نوع المادة المنشورة وفي الموضوعات التي يغطيها الصحفي، وفي توقيت نشرها				

**الرجاء بيان الرأي بالعبارات التالية لتحديد مدى الاتفاق بما يرد في كل عبارة من عبارات أثر
قانون المطبوعات على الصحافة في الكويت**

ت	الفقرة	بدائل الاجابة			
		أوافق بشدة	أوافق	بين بين	لا أوافق الاطلاق
1	لدي علم ودراية بنود قانون المطبوعات بدولة الكويت				
2	قانون المطبوعات والمصنفات الفنية الكويتي يحد من صلاحيات الصحفي				
3	يكفل قانون المطبوعات أخلاقيات العمل الصحفي بضرورة الحرص على البحث عن الحقيقة بموضوعية بعيداً عن المحاباة ووضع كامل الصورة دون إخفاء أو إهمال جزء منها				
4	يتم نقل الخبر كما هو دون إخفاء أو إهمال جزء منها				
5	يعيق قانون المطبوعات بدولة الكويت الصحافة من ممارسة دورها كسلطة رابعة تضاف لكل السلطات الاخرى				
6	يعيق قانون المطبوعات بدولة الكويت مجال التحقيق الصحفي وبالتالي ودور الصحافة في الكشف عن المخالفات والتجاوزات الرسمية وفي جميع قطاعات البلد.				
7	يمنح قانون المطبوعات الكويتي رخص بإنشاء صحف ومجلات				
8	يجوز إصدار صحف دون الحصول على موافقة من الجهات الرسمية في دولة الكويت				
9	تعتبر الكفالة المالية التي تدفعها الصحيفة للدولة شكل من أشكال الضرائب				
10	يجوز قانون المطبوعات بيع رخص الصحف أو تأجيرها				
11	يسمح قانون المطبوعات للصحفيين بالكشف عن أية وثائق أو اجتماعات سرية لبحث موضوع ما				
12	تخضع بنود قانون المطبوعات للتقييم والتجديد في ظل انتشار الصحف بدولة الكويت				

**الرجاء بيان الرأي بالعبارات التالية لتحديد مدى الاتفاق بما يرد في كل عبارة من عبارات أثر
التوسع في المؤسسات الصحفية على عمل الصحفيين**

ت	الفقرة	بدائل الاجابة			
		أوافق بشدة	أوافق	بين بين	لا أوافق الاطلاق
1	أدى انتشار الصحف في دولة الكويت إلى تحزب الصحفيين				
2	انتشار الصحف بدولة الكويت ساعد في تعزيز مهنة الصحافة				
3	أتاح انتشار الصحف بدولة الكويت الفرصة للصحفيين كي ينقلوا الخبر بكل تفاصيله.				
4	يمكن لدولة الكويت استيعاب المزيد من الصحف مستقبلا				
5	انتشار الصحف بدولة الكويت جاء كنتيجة طبيعية لانتشار الفضائيات والمحطات المتعددة				
6	تهتم الصحف بدولة الكويت بأمر فئة بعينها دون الفئات الأخرى				
7	تضع جميع الصحف بدولة الكويت مصلحة وأمن البلد نصب عينها قبل كل شئ				
8	أدى انتشار الصحف بدولة الكويت إلى تعزيز الطائفية أكثر				
9	أدى انتشار الصحف بدولة الكويت إلى تعزيز الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير				
10	أدى انتشار الصحف بدولة الكويت إلى حرب ومنافسة شرسة بين هذه الصحف فيما يتعلق بنقل الأخبار				
11	أدى انتشار الصحف بدولة الكويت إلى توجه الصحفيين في العمل في الصحف الخاصة أكثر الصحف الحكومية أو شبه الحكومية				
12	توفر الصحف الأخرى المنتشرة بدولة الكويت مزايا مالية وبدلات للصحفيين				